

حماس وتيار الإصلاح
الديمقراطي يفتح يؤكدان
رفض الإقصاء وضرورة
توحيد الموقف الفلسطيني

بيروت / فلسطين:

أكد وفدا حركة حماس وتيار الإصلاح الديمقراطي
في حركة فتح، خلال لقاء في العاصمة اللبنانية

3

فلسطين

حارسة الحقيقة
F E L E S T E E N

قاسم: مقال لمجلس السلام
تضمن مواقف مجدية
بحق شعبنا ومقاومته

غزة / فلسطين:

قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، قاسم، إن الحركة تابعت مقالا نشر على الحساب الرسمي لما يسمى "مجلس السلام" على منصة

2

يومية - سياسية - شاملة

الأحد 24 ربيع الأول 1448 هـ / 6 سبتمبر / أيلول 2026 Sunday 6 September 2026



20070503

اعتداءات متواصلة للمستوطنين في الضفة
الاحتلال يجبر مواطنًا على
هدم منزله في جبل المكبر

محافظات / فلسطين:

أجبرت سلطات الاحتلال أمس، مواطنا على هدم منزله في بلدة جبل
المكبر، جنوب القدس المحتلة. وأفادت محافظة القدس، بأن
بلدية الاحتلال أجبرت المواطن شادي عبيدات على هدم منزله

2

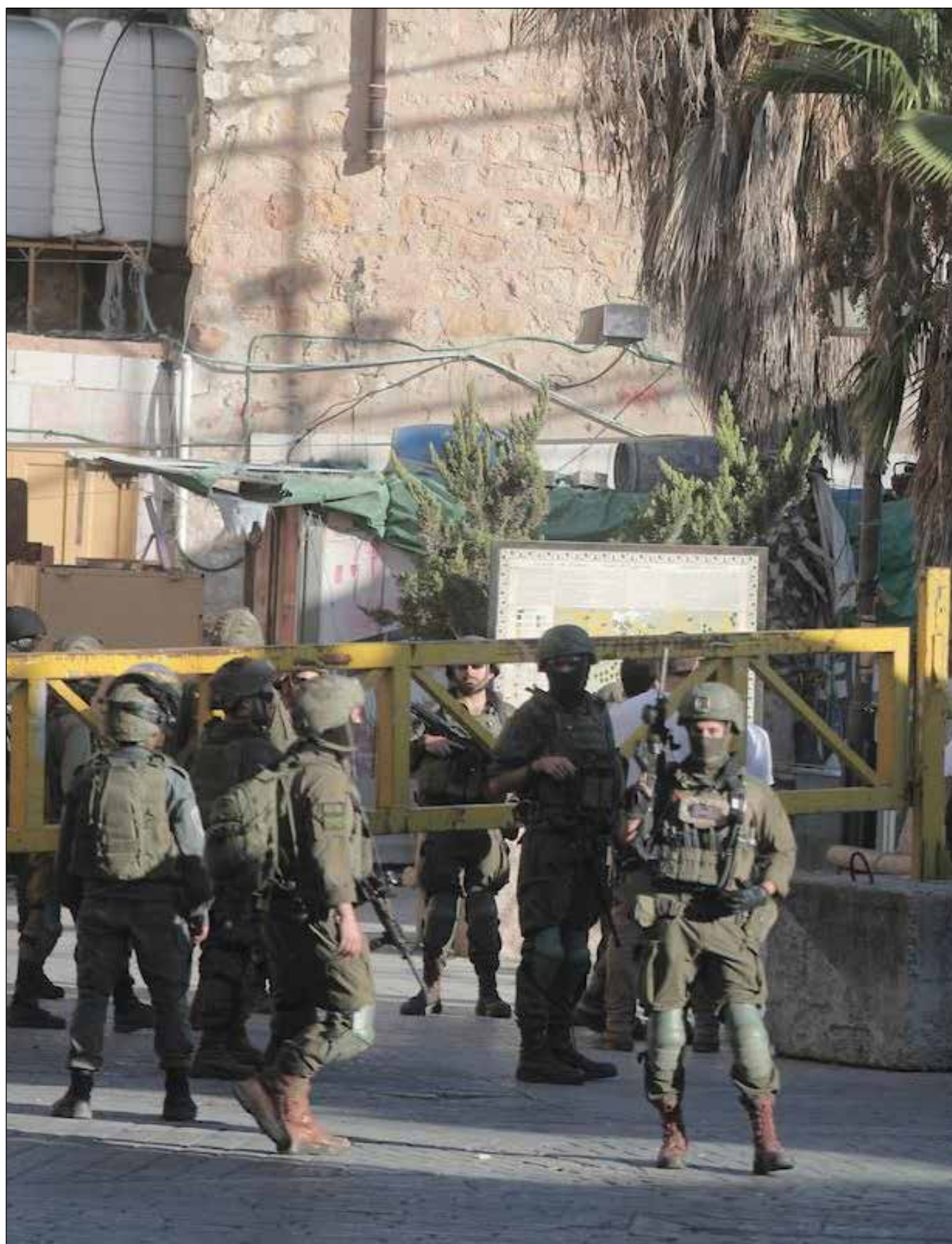
شهيدة ومصابون في غزة وسط استمرار خروقات الاحتلال

غزة / فلسطين:

استشهدت أمس مواطنة وأصيب آخرون بينهم طفل في
غزة في إطار خروقات الاحتلال المتواصلة لاتفاق وقف

إطلاق النار. وأفادت مصادر صحفية، باستشهاد مواطنة
متأثرة بإصابتها بقصف إسرائيلي سابق في مخيم
المغازي وسط قطاع غزة.

3



جنود الاحتلال يقتحمون البلدة القديمة بالخليل لتأمين المستوطنين أمس

محليات

رفض شعبي في غزة
لمخططات التهجير:
باقون في أرضنا

4

انتخابات 2026

المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية
في غزة جميل الخالدي لـ«فلسطين»: «المرحلة الانتخابية المقبلة
موحدة بين الضفة
والقدس وغزة.. والترشح
يبدأ في 26 سبتمبر

8

إبادة

رجال الشرطة

نادر سعدية..

شرطي ظل سندًا لعائلته
وشعبه حتى استشهاده

5

من الميدان

«البحر بيعنّ عليّ».. الحرب
تدمر أسطول «الرئيس
فرحات» وتغيب نجله

7-6

إصابة أفقدتها ضوء عينها وتنتظر العلاج
«دلوعة المخيم»..
لم تعد تطلق الضحكات

اقتصاد

عام دراسي مقل
بالأزمات.. أسر غزة تكافح
لتأمين لوازم أبنائها

10

اعتداءات متواصلة للمستوطنين في الضفة

الاحتلال يجبر مواطناً على هدم منزله في جبل المكبر



جنود الاحتلال يقتحمون البلدة القديمة بالخليل لتأمين المستوطنين أمس

محافظات / فلسطين:

أجبرت سلطات الاحتلال أمس، مواطناً على هدم منزله في بلدة جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس، بأن بلدية الاحتلال أجبرت المواطن شادي عبيدات على هدم منزله ذاتياً في بلدة جبل المكبر، بذريعة البناء دون ترخيص.

يذكر أن سلطات الاحتلال تجبر المواطنين، خاصة في مدينة القدس المحتلة، على هدم منازلهم ذاتياً بزعم عدم الترخيص، ومن يرفض تقوم جرافات الاحتلال بهدم المنزل وفرض تكاليف باهظة على المالك.

في السياق، واصل جيش الاحتلال ومستوطنوه أمس اعتداءاتهم، عبر الاقتحامات والاعتقالات في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة.

فقد اقتحم مستوطنون، أطراف قريتي المغير وبرقا في محافظة رام الله، بحماية قوات الاحتلال، فيما اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة مواطنين في طولكرم وبيت لحم، واعتدى مستوطنون على ممتلكات عائلة في منطقة خلايل اللوز جنوب شرق بيت لحم.

وفي قرية المغير شمال شرق رام الله، اقتحم مستوطنون أطراف القرية

من جهتها الغربية، ورعوا أغنامهم في أراضي المواطنين وبالقرب من منازلهم.

وأفاد رئيس مجلس قروي المغير أمين أبو عليا لوكالة "وفا" بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية لتأمين الحماية للمستوطنين، وانتشرت في مناطق متفرقة منها، وسط إطلاق

قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه منازل المواطنين وبالقرب من بيت عزاء الشهيد عمر محمد نعان وخلييل أبو عليا، دون الإبلاغ عن إصابات.

وكان نعان وأبو عليا قد استشهدا الأربعاء الماضي، إثر هجوم شنه مستوطنون برفقة قوات الاحتلال على

قرية المغير، التي تتعرض لاعتداءات متواصلة من المستوطنين، إلى جانب اقتحامات الاحتلال اليومية.

وفي قرية برقا شرق رام الله، اقتحم مستوطنون أطراف القرية من الجهة الشرقية، ورعوا أغنامهم في أراضي المواطنين الزراعية، ما أدى إلى أضرار في المحاصيل الزراعية وأشجار

نشر على حسابه الرسمي

قاسم: مقال لمجلس السلام
تضمن مواقف مجحفة بحق
شعبنا ومقاومته

غزة/ فلسطين:

قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، حازم قاسم، إن الحركة تابعت مقالاً نشر على الحساب الرسمي لما يسمى "مجلس السلام" على منصة "إكس"، و"ما تضمنه من معلومات لا تمت للحقيقة بصلة، ومواقف مجحفة بحق شعبنا الفلسطيني ومقاومته، لا تعكس بصورة متوازنة حقيقة المواقف والتطورات الجارية".

وشدد قاسم، في تصريح صحفي أمس، على أهمية محافظة "مجلس السلام" -بالنظر إلى الدور المأمول منه- على خطاب متوازن وموضوعي، وأن يتجنب نشر مواد من شأنها الإساءة إلى أي طرف فلسطيني أو تبني روايات الاحتلال.

وقال: "يتعرض شعبنا في قطاع غزة لخروقات متكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، بما فيها عمليات استهداف المدنيين، ويواجه أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة"، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة أن يركز "مجلس السلام" ومديره نيكولاي ميلادينوف جهودهما على المهام الأساسية للمجلس، وفي مقدمتها تثبيت وقف إطلاق النار، والعمل على وقف الخروقات، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، ومتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بما يسهم في تحقيق الاستقرار وحماية الشعب الفلسطيني.

تقرير: إجراءات إسرائيلية متسارعة لفرض
وقائع جديدة في مناطق "أ" و"ب"



رام الله / فلسطين:

أكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان تصاعد إجراءات الاحتلال ومستوطنيه لتوسيع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي وفرض وقائع جديدة على الأرض في الضفة الغربية المحتلة.

وحذر المكتب في تقريره الأسبوعي أمس، من أن ذلك يهدد الأراضي الفلسطينية ويقوض التواصل الجغرافي بين المدن والبلدات والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأوضح أن إجراءات الاحتلال لم تعد تقتصر على المنطقة المصنفة "ج"، بل امتدت إلى مناطق "أ" و"ب" من خلال إنشاء بؤر استيطانية، والاستيلاء على الأراضي، وشق الطرق، وفرض قيود على وصول المواطنين إلى أراضيهم، إلى جانب توسيع صلاحيات ما تسمى "الإدارة المدنية" للاحتلال في هذه المناطق.

وأشار إلى أن منظمة "السلام الآن" وثقت إقامة 26 بؤرة استيطانية ومزرعة رعية في المنطقة المصنفة "ب"، منها سبع بؤر جديدة وثقتها

المنظمة في نهاية عام 2024، تلتها 19 بؤرة أخرى، معظمها أقيم خلال الأشهر الأخيرة.

وأوضح أن ذلك ترافق مع شق طرق والاستيلاء على مصادر المياه وفرض قيود على حركة المواطنين، بما يتيح لأعداد محدودة من المستوطنين السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي.

وأشار إلى تصاعد استخدام سلطات الاحتلال

للإجراءات والأوامر العسكرية داخل المنطقة المصنفة "أ".

وتأتي هذه الإجراءات في أعقاب قرار المجلس الوزاري الأمني للاحتلال إنشاء 104 مستوطنات جديدة، بينها 19 مستوطنة في شمالي الضفة الغربية، في إطار خطوات ترمي إلى تعزيز الوجود الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض.



لمتابعة أعداد
صحيفة فلسطين
امسح الباركود



لمتابعة
الموقع الإلكتروني
امسح الباركود

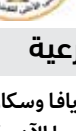
بريد عام
info@felesteen.ps
إخبار
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285

مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
WWW.FELESTEEN.PS
00972597563838

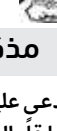
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفتوح ضيق - برج الجوهرة - الطابق الثالث
1700900800
2885990



يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من أيار 2007



دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية



مذكرة حضور لحلف اليمين الشرعية

إلى المدعي عليه/ محمد ماجد محمود عبد اللطيف من يافا وسكان خان يونس سابقاً والمقيم حالياً في ألمانيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الأحد الموافق 2026/10/11م الساعة التاسعة صباحاً وذلك لحلف اليمين الشرعية المطلوبة منك في الدعوى أساس 2026/22م وموضوعها ((إثبات طلقة واحدة رجعية بعد الدخول انقلبت إلى بائة بينونة صغرى)) والمقامة عليك من قبل المدعية/ آمنة بنت سعد المختار بن أحمد الأسطل من خان يونس وسكانها ونصها الآتي: ((والله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعته المدعية أمانة المذكورة من أنني قد طلقتها طلقة واحدة رجعية بعد الدخول باللفظ الصريح وذلك يوم الأحد الموافق 2026/6/15م الساعة الخامسة والنصف مساءً عن طريق مراسلة شقيقة المدعية عبر تطبيق الواتس آب من جوالي الخاص بي بكتابتي مراسلة مفادها "قوليلها يبقلك مدد طالق - انتهى اللي عندكو بنت وكل فترة طمنوني عليها سلام - من الحين تروح تشوف حياتها - قوليلها يبقلك مدد طالق بالتلاثة منيح" ولا صحة كذلك من أنني حين كتابتي لهذه المراسلة بهذه الكتابة المستبينة كنت بكامل قواي العقلية ولست مكره ولا مهدوش وأقصد إيقاع الطلاق ولا صحة كذلك من أنني لم أرجعها إلى عصمتي وعقد نكاحي أثناء عدتها الشرعية مني وقد آلت الطلقة الرجعية المذكورة إلى بائة بينونة صغرى بعد الدخول ولا صحة كذلك من أنها طالبتني بتسجيل هذا الطلاق لدى أي من المحاكم الشرعية فامتنعت بدون حق ولا وجه شرعي وإنني لم أوقع عليها أي نوع من أنواع الطلاق سواء الصريح منه أو الكنائي أو المنجز أو المعلق على شرط)) وإن لم تحضر في الوقت المعين لحلف اليمين الشرعية المطلوبة أو تبدل للمحكمة معذرة مشروعة تعتبر ناكلاً عن الحضور لحلف اليمين الشرعية أي مقراً بدعوى المدعية ويجز بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/08/30م.

قاضي خان يونس الشرعي

القاضي الشرعي الشيخ/ محمد فتحي اللحام

رفض شعبي في غزة لمخططات التهجير: باقون في أرضنا

غزة/ جمال غيث:

تتجدد التصريحات الإسرائيلية الداعية إلى تهجير الشعب الفلسطيني من قطاع غزة، تحت مسميات مختلفة، أبرزها ما تسمى «الهجرة الطوعية» المزعومة، غير أن أهالي القطاع يؤكدون أن هذه المخططات لن تجد طريقها إلى التنفيذ وأن سنوات الحرب والدمار والنزوح لم تنجح في اقتلاعهم من أرضهم.



أن تكون جزءاً من سياسة تهجير عندما تقتزن بالحرب والحصار ومنع الغذاء والدواء والعودة. ويؤكد المدهون، لصحيفة "فلسطين" أن ما يسمى "الهجرة الطوعية" لا يمكن فصلها عن الظروف التي يعيشها المدنيون، مشدداً على ضرورة التمييز بين الهجرة التي تتم بإرادة حرة وبين مغادرة السكان نتيجة الضغط العسكري أو الإنساني أو الأمني. ويضيف: أن المسؤولية لا تقتصر على وقف هذه السياسات بل يجب أن تمتد إلى مساءلة المسؤولين الذين يعلنون أو يدعون إلى تهجير المدنيين، عبر الآليات القضائية الدولية والوطنية المتاحة. ويشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية تمثل أحد المسارات الممكنة للمساءلة إلى جانب المؤسسات الدولية والإقليمية بما فيها الأمم المتحدة والهيئات الحقوقية، داعياً إلى اتخاذ إجراءات دولية أكثر فاعلية لمنع تنفيذ أي مخطط يستهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه.

الإسرائيلي. ويقول ياسين لصحيفة "فلسطين": إن تكرار هذه التصريحات في هذا التوقيت يأتي في سياق سياسي وانتخابي، في ظل سعي أحزاب اليمين إلى استقطاب مزيد من الناصحين وتقديم مواقف أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين. ويحذر من خطورة انتقال خطاب التهجير من التصريحات السياسية إلى خطوات عملية، مشيراً إلى ما تشهده الضفة من اعتداءات واستيطان وتهجير إضافة إلى الدعوات الإسرائيلية لإقامة تجمعات استيطانية في مناطق من غزة. ويؤكد أن التعامل مع هذه التصريحات يجب أن يكون جدياً لأنها قد تشكل غطاءً سياسياً لممارسات تستهدف تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي على الأرض.

مبدأ المحاسبة من جانبه، يقول الخبير في القانون الدولي د. نافذ المدهون: إن التهجير القسري للسكان محظور بموجب قواعد القانون الدولي، وإن الظروف التي تدفع المدنيين إلى مغادرة مناطقهم يمكن

مخططات متعددة استهدفت اقتلاعه من أرضه. ويقول زياد لصحيفة "فلسطين": إن فكرة تهجير الشعب الفلسطيني بدأت قبل نكبة عام 1948، واستمرت بعدها عبر المجازر وسياسات مصادرة الأراضي وتهجير السكان، وصولاً إلى محاولة جديدة لإجبار الغزيين على مغادرة القطاع، تحت وطأة الحرب والدمار والظروف الإنسانية القاسية. ويضيف: "لن تنجح هذه المخططات وسنبقى متمسكين بأرضنا ولن نتخلى عنها"، مطالباً "أحرار العالم" بالوقوف إلى جانب أبناء القطاع والضفة المحتلة، والعمل على وقف الجرائم ومحاسبة الاحتلال وقادته على الدعوات المتكررة إلى التهجير.

دعاية انتخابية فيما يقول الكاتب والمختص بالشأن الإسرائيلي مجدي ياسين: إن تصريحات وزراء ومسؤولي الاحتلال بشأن تهجير أهالي القطاع، لا يمكن التعامل معها باعتبارها مواقف فردية بل تعكس توجهها سياسياً متنامياً داخل اليمين

في أرضنا ولن نتخلى عنها مهما كانت الظروف". ويرى أن ما تعرض له أهالي القطاع، منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، من قتل ودمار ونزوح وتجويع وحصار لم ينجح في تحقيق هدف اقتلاع السكان من أرضهم بل عزز تمسكهم بها. ويشير إلى أن تصريحات مسؤولي الاحتلال باتت تتقاطع مع الحسابات السياسية والانتخابية داخل الأراضي المحتلة، محذراً من استخدام الدم الفلسطيني والحقوق الفلسطينية مادة في الدعاية الانتخابية. ويدعو جبر، المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية إلى التعامل مع هذه التصريحات باعتبارها قضية تستوجب التحرك والمساءلة لا مجرد مواقف سياسة عابرة.

مخطط قديم في حين يؤكد المواطن محمود زياد، أن الحديث الإسرائيلي عن تهجير سكان القطاع، ليس جديداً وأن الشعب الفلسطيني أفضل على مدار عقود

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه تلك التصريحات، تتعالى الأصوات الفلسطينية المطالبة بمواجهة هذه الدعوات سياسياً وقانونياً، ومحاسبة مسؤولي الاحتلال على التحريض على التهجير وما يرتبط به من ممارسات على الأرض. وكان مسؤولون في حكومة الاحتلال قد جددوا دعواتهم لتهجير المواطنين من قطاع غزة، وهو ما يشير إلى استمرار طرح التهجير القسري بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. تمسك بالأرض

ويقول السبيني محمد جبر، من سكان مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة: إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل الإعلان عن مخططات تهدف إلى تهجير أهالي غزة، مؤكداً أن الغزيين أكثر تمسكاً بالبقاء في أرضهم من أي وقت مضى.

ويضيف السبيني جبر لصحيفة "فلسطين": "الاحتلال سيفشل في كل مخططاته ولن ينجح في تهجير أهالي القطاع، لأننا عازمون على البقاء

الذين استشهدوا بنيران الاحتلال أثناء أداء واجبهم أو في مواقع عملهم. وتسعى صحيفة «فلسطين» من خلال هذه الصفحة، إلى حفظ شهاداتهم وسيرهم الإنسانية والمهنية، وإبراز تضحياتهم في واحدة من أكثر مراحل تاريخ غزة قسوة، وتوثيق حضورهم في الميدان، بوصفهم جزءاً من ذاكرة المجتمع وسجل الحرب الإنساني والمهني.

تُخصّص هذه الصفحة لتوثيق سير أفراد وضباط جهاز الشرطة الفلسطينية الذين واصلوا أداء مهامهم في قطاع غزة خلال الحرب، رغم القصف والاستهداف والظروف الميدانية القاسية. وتسلسل الصفحة الضوء على أدوارهم في حفظ الأمن، وتنظيم شؤون الحياة اليومية، ومساعدة المواطنين، والاستجابة للحوادث والطوارئ، إلى جانب توثيق قصص

نادر سعدية.. شرطي ظل سنداً لعائلته وشعبه حتى استشهاده

غزة / هدى الدلو:

فيها العائلة 13 شخصاً من أقاربها، بينهم والدها نادر وشقيقه وابنه وزوج شقيقته، إلى جانب عدد من المصابين، في حين نجت اثنتان من بناته من جريمة إسرائيلية جديدة راح ضحيتها عدد من المدنيين.

في البيت الذي استأجرته عائلة نادر عبد الكريم سعدية في خربة العدس بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، كان يفترض أن يكون النزوج محطة مؤقتة فرضتها الحرب، لكن في 27 مارس / آذار 2024، تحوّل المكان إلى مسرح لفاجعة فقدت

شرطي ظل سنداً لعائلته وشعبه حتى استشهاده

39 عامًا، شرطي وأب سند لعائلته 27 مارس 2024 استهدف الاحتلال منزل عائلة نادر في خربة العدس بمدينة رفح. قُتل 13 شخصاً من أقاربه بينهم: والدها نادر، وشقيقه، وابنه عبد الكريم، وزوج شقيقته وعدد من أفراد العائلة، ونجت اثنتان من بناته. «كان الكل في الكل»

هكذا يصفه شقيقه محمد. كان نادر ثاني أبناء الأسرة، لكنه منذ طفولته بدأ أكبر من عمره: يتحمل المسؤولية ويشارك والده في شؤون العائلة. كان والده يثق به ويعتبره يده اليميني، في حين اعتاد أفراد الأسرة الرجوع إليه في القرارات والمواقف المختلفة.

8 سنوات في الأمن

التحق نادر بجهاز الأمن الداخلي، وعمل فيه نحو 8 سنوات. ثم انتقل إلى الاستخبارات العسكرية، قبل أن يعمل في الشرطة المدنية ضمن قسم عمليات الشرطة في مركز الزيتون.

كان شقيقه يصفه بأنه: ملتزم، وحريص، ويحب النظام، ويعد عمله مسؤولية وأمانة.

كان خدوماً مع الناس

لم تتوقف مساعدته للآخرين عند أفراد عائلته. بحسب شقيقه، كان نادر يحاول مساعدة الناس في نطاق عمله، حتى الموقوفين وأهاليهم، وكان معروفاً بقدرته على حفظ الأسرار وعدم خذلان من يثق به.

لم يترك عمله رغم النزوج

نزلت عائلة نادر في 13 أكتوبر 2023. لكن النزوج لم يمنعه من مواصلة عمله.

كان ينتقل بين جنوب قطاع غزة ومدينة غزة من أجل عمله، إلى أن أغلقت الطرق ولم يعد قادراً على الوصول بسيارته.



النزوج عن متابعة أحوالهما، "كان يحاول أن يظل قريباً من أبوي وأمي، إذا ما قدر يجي لعندهم، كان يتواصل معهم على الجوال، وكان همه أن يظل مطمئناً عليهم".

آخر الذكريات

في 18 رمضان 2024، كان نادر يجلس أمام البيت الذي نزلت إليه العائلة في رفح، يمازح المارة ويتبادل الحديث والضحك معهم، كانت تلك من آخر الصور التي يحتفظ بها شقيقه عنه، في ذلك اليوم وقع الاستهداف الإسرائيلي الذي أنهى حياته وحياة 12 آخرين من أفراد عائلته.

لم يكن استشهاد نادر بالنسبة لمحمد فقدان شقيق فحسب، بل غياب الشخص الذي اعتادت الأسرة الرجوع إليه في شؤونها.

يختصر محمد مكانته داخل العائلة قائلاً: "نادر كان محطة في كل شيء، كنا نرجع له ونأخذ رأيه، وكان حاضراً معنا في كل قرار، بغيا به فقدنا شخصاً كان له دور كبير في العائلة، وفقدنا سنداً كنا نعتمد عليه".

رحل نادر وابنه عبد الكريم معاً، وبقيت ابتناهما تحملان في ذاكرتهما صورة الأب الذي لم يعد من رحلة النزوج.

ثم انتقل إلى الاستخبارات العسكرية، قبل أن يعمل في الشرطة المدنية ضمن قسم عمليات الشرطة في مركز الزيتون. ويقول محمد: "نادر كان ملتزماً وحريصاً، ويحب النظام، وكان العمل بالنسبة له مسؤولية وأمانة، كان شخصاً يؤمن تأتمنه على الأسرار، ولا يخذل أحداً".

ولم تقتصر علاقته بالناس على محيطه العائلي، إذ كان، وفق شقيقه، يحاول مساعدة الآخرين حتى في نطاق عمله، مضيفاً: "كان خدوماً مع الناس، مش بس مع أهله، حتى مع المساجين وأهاليهم كان يحاول أن يخدمهم ويساعدهم". ونزلت عائلة نادر في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لكنه لم يترك عمله، فظل ينتقل يومياً بين الجنوب ومدينة غزة، إلى أن أغلقت الطريق أمامه ولم يعد قادراً على العودة بسيارته.

ويتابع محمد: "كان يروح ويرجع كل يوم من الجنوب لغزة عشان شغله". ويضيف: "تأثر كثير لأنه صار بعيد عن شغله، وبعد فترة رجع ومارس عمله في الجنوب". ولم يمنعه ابتعاده عن والديه خلال

له في أي موضوع أو قرار، صغيراً كان أو كبيراً، كنا نتشاور معه ونأخذ رأيه، حتى والذي ووالدتي كان دائماً يحاول يكون قريباً منهما".

عمل مبكر ودراسة

منذ المرحلة الثانوية، اختار نادر أن يتحمل مسؤولية نفسه، بدأ العمل منذ الصف الثاني الثانوي، وكان يؤمن مصروفه الشخصي، بالرغم من أن ذلك لم يكن بسبب ضائقة مالية تعيشها العائلة.

ويكمل محمد: "هو من نفسه كان يحب أن يكون له دخل خاص به، ما كان الموضوع لأن وضعنا المادي سيئ، لكنه كان عنده طموح، وكان يحب أن يعتمد على نفسه ولا يطلب شيئاً من أحد".

وقد عمل نادر فني ألمنيوم في شركة خاصة، وفي الوقت نفسه واصل دراسته الجامعية، واختار جامعة القدس المفتوحة وتخصص في الإدارة، لأن نظامها ساعده على الجمع بين الدراسة والعمل.

الشرطة مسؤولية

وقد جعل الالتزام وحسب النظام العمل الأمني مناسباً لشخصيته، بحسب شقيقه، فالتحق نادر بجهاز الأمن الداخلي وعمل فيه ثماني سنوات،

وترك نادر (39 عاماً) منذ رحيله فراغاً لا يشبه غياب شخص عادي؛ فقد كان، كما يصفه شقيقه محمد، "الكل في الكل".

"كان أكبر من عمره"

كان نادر ثاني الأبناء في عائلة مكونة من ثلاثة أبناء وابنتين، ويقول شقيقه محمد لصحيفة "فلسطين": "شخصيته ظهرت مبكراً، وإن والده كان يعتمد عليه رغم وجود شقيق أكبر منه".

ويضيف محمد: "منذ صغره كان نادر مرحاً، شخصيته مميزة، ويتحمل المسؤولية، ما جعله يظهر كأنه أكبر من عمره، وكان والدي يعتمد عليه كثيراً، ويعده يده اليميني، ويثق به في كل شيء".

ويتذكر محمد علاقته بنادر وشقيقهما نبيل في طفولتهم، خصوصاً أن نادر كان أقوى بنية منهم، ويتابع حديثه: "كان جسمه أقوى مني ومن نبيل، وكان مسيطر علينا، فكان هو الزعيم بيننا، وكانت غلبته كثيرة وهو صغير، لكن روحه كانت حلوة".

هذه الشخصية لم تتغير مع تقدمه في العمر، بل تحولت إلى اعتماد حقيقي عليه داخل الأسرة.

يوصل محمد حديثه: "كان الكل يرجع

الرئيس فرحات.. حكاية بحر وفقد

خلال الحرب،
مازن (40 عامًا).. نجله الذي اختفت آثاره منذ بداية الحرب، وما
زال مصيره مجهولاً.
البحر الذي كان مصدر رزقه وحياته.. يقف اليوم أمامه الرئيس
عاجزاً عن العودة إليه، مكتفياً برعاية أحفاده على الشاطئ.
«البحر بيعنّ عليّ».. تختصر هذه الكلمات حنين صيادٍ فقد
قاربه وابنه، ولم يفقد إيمانه بأن الفرج قريب.

81 عامًا عمر الرئيس محمود فرحات، قضى منها 65 عامًا في
مهنة الصيد.
جورة عسقلان.. البلدة المهجرة التي ينحدر منها، ومنها ورث
أسرار البحر عن أبيه.
أكثر من 15 ألف دولار قيمة حركته ومحركها اللذين دمرتهما
الحرب.
بيته ومحاله وثلاجات التجميد.. ممتلكات أخرى فقدتها فرحات

«البحر بيعنّ عليّ».. الحرب تدمر أسطول «الرئيس فرحات» وتغيب نجله

خانيونس / ربيع أبو نقيرة:

يخوضون المياه طلباً للاستحمام والهرب من حرارة الخيام الملتهبة.
يقف حارساً أميناً عليهم، خائفاً من أن تخطفهم أمواج البحر التي طالما
صادقها وعاش بين أحضانها طيلة حياته.

على رمال الشاطئ الناعمة في مواصي خانيونس، يقف الصياد
الثمانيني محمود حسن فرحات، شاخصاً ببصره نحو أفق البحر المتلاطم.
بعينين غائرتين أثقلهما شيب 81 عامًا، يراقب أحفاده الصغار وهم



وفي وسط هذه المعاناة، يعاني الصياد
المسن قسوة حياة النزوح ومرارة الغربة
في وطنه، يرى كيف انقلبت الأحوال
وقهر الرجال، لكنه يرفض السقوط في
بئر اليأس.
يصر الرئيس على التمسك بالإيمان
العميق، مكرراً بثقة أن الرزق والفرج
يأتيان من الله وحده، وأن التقوى هي
المخرج الوحيد من كل ضيق ومحنة.
يقف الرئيس محمود اليوم على الرمال،
ليس ليقود سفينته كعهده القديم،
بل ليكتفي برعاية أحفاده، ينظر بعيداً
نحو الأفق الممتد، يلثب بلسان ذاكر
ودعاء لا يملّ: أن يمنّ الله عليهم بالأمن
والسكينة، وأن يعيدهم إلى ديارهم
سالمين غانمين، لتنتهي رحلة التيه
والنزوح، ويستريح جسده المنهك.

الرئيس محمود لم يكن المنزل ولا القوارب
الدمرة، إنه نجله "مازن" صاحب الـ 40
عاماً، الذي غاب واختفت آثاره منذ
بداية الحرب قبل ثلاثة أعوام.
يروى الأب المكلوم كيف اختفى نجل
هادئ الطباع، دون أن يعرف له طريقاً أو
مصيلاً حتى هذه اللحظة.
بحث الأب في كل مكان وأبلغ اللجنة
الدولية للصليب الأحمر، لكن دون
جدوى أو مجيب، يظل غياب "مازن"
جرحاً غائراً ينز في قلب الصياد
الثمانيني، يغيب جسد الابن وتتحسس
الأبصار طيفه مع كل موجة ترتطم
بالرمال.
تجربة الفقد هذه أطفأت في قلب
الشيخ فرحة البحر، وأحلت مكانها حزناً
لا يحويه الزمن.

إلى مواصي خانيونس، ذاق مرارة الهوان
وقسوة الاستغلال.
في غمضة عين، دمر الاحتلال الإسرائيلي
حسكته الوحيدة ومحركها ذي الـ 30
حصاناً، وهي ممتلكات تتجاوز قيمتها
15 ألف دولار في حينه.
لم تتوقف الخسائر المادية عند معدات
الصيد، بل امتدت لتلتهم بيته المكون
من أربعة طوابق، ومحاله التجارية
وثلاجات التجميد، لتجهز الحرب
على أسطول الصيد الخاص به وبأبنائه
جميعاً.
تحولت القوارب إلى حطام، ولم يترك
الاحتلال لهذه العائلة العريقة سوى
الحسرة على شاطئ خالي الشباك، لا
تُصاد فيه سوى أسماك صغيرة تالفة.
غير أن الفقد الأشد إبلاماً في قلب

تسري في العروق، حياة ملؤها الشقاء
والتعب والخوف، حيث لا يأتي القرش
إلا بعرق الجبين ودم القلب.
يسرد الرئيس بكبرياء الصيادين القدامى
كيف كانت الشواطئ قديماً تزخر
بالخيرات والأسماك الوفيرة، يتذكر
الأيام التي كان يخرج فيها صباحاً ليوزع
كميات السردين والسمك الكبير هدايا
على أسرته وجيرانه وأصدقائه.
بحسرة وألم، يسترجع كيف دار الزمان
وتغيرت الأحوال، حتى أصبح السمك
الصغير الذي لم يكونوا يلتفتون إليه
في الماضي حلماً صعب المنال يُشتري
بأغلى الأثمان.
لكن غبار الحرب الحالية أتى على كل ما
بناه فرحات عبر عقود من العرق، أثناء
نزوحه القسري من مواصي مدينة رفح

تتصارع في ذهنه ذكريات أطول من
عقود العمر؛ 65 عامًا كاملة قضاه
"رئيساً" وقائداً للصيادين في عرض
المياه، لم يعد البحر بالنسبة له اليوم
سوى مسرح لذكريات ضائعة ومأساة لم
تنته فصولها بعد، إنها قصة جيل كامل
من صيادي فلسطين، يجسدها الرئيس
فرحات الذي ورث المهنة كابراً عن كابر.
"البحر بيعنّ عليّ"، بهذه الكلمات
البسيطة والمحملة بالشجن يصف
الرئيس فرحات لصحيفة "فلسطين"
حنينه المفرط للمياه.
ينتمي فرحات إلى بلدة "جورة عسقلان"
المهجّرة، حيث أورثه أبوه -الذي كان
أكبر رئيس هناك- أسرار الموج.
بالنسبة له، الصيد ليس مجرد مهنة
لجلب القوت، بل هو إدمان وسيرة حياة

سما.. طفولة تنتظر الضوء

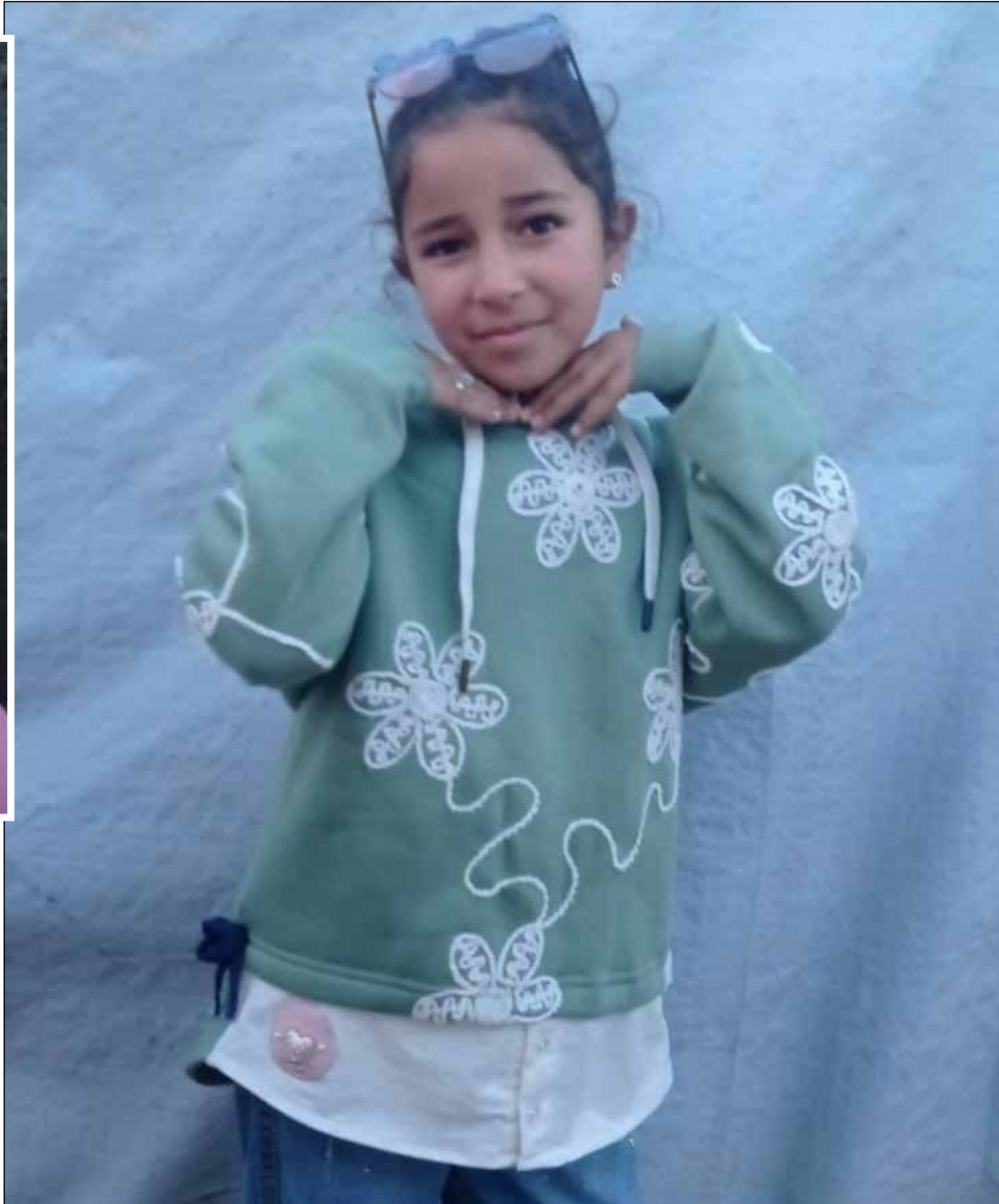
10 أعوام عمر سما 7 يوليو 2026 يوم غيّرت الشظايا حياتها
عينها اليسرى فقدت القدرة على إدراك الضوء
حفظ القرآن: بدأت به مع بداية الإجازة الصيفية
انتظارها: فرصة عاجلة للعلاج خارج غزة

إصابة أفقدتها ضوء عينها وتنتظر العلاج

«دلوعة المخيم».. لم تعد تطلق الضحكات

غزة / هدى الدلو:

في خيمة نزوح قسري بمواصي خان يونس، لم تعد ضحكة سما أبو جليدان، ذات الأعوام العشرة، تملأ المكان كما كانت، الطفلة التي اعتاد أهل المخيم أن يطلقوا عليها لقب «دلوعة المخيم» لعفويتها وضحكتها البريئة، تقضي أيامها الآن بين الألم والصمت، بعدما غيّرت إصابة خطيرة مسار حياتها في لحظات، وأفقدتها القدرة على إدراك الضوء بعينها اليسرى.



في 7 يوليو/تموز 2026، كانت سما برفقة والدتها وشقيقها في الخيمة الخاصة بهم، عندما استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مواطنين في الشارع المجاور لهم، وفق رواية والدها، لم تمر لحظات حتى أصابت الشظايا أفراد الأسرة، لكن إصابة سما كانت الأخطر بينهم، بعدما تضررت عينها اليسرى بصورة بالغة.

يقول والدها لصحيفة "فلسطين": "أصابت الشظايا كرة العين اليسرى إصابة انفجارية شديدة، تسببت في تمزق واسع فيها وامتدت الأضرار إلى الجزء الخلفي من العين، وفقدت ابنتي القدرة على إدراك الضوء"، ولم تتوقف الإصابة عند ذلك، إذ أصيبت كذلك بجرح عميق وكامل السماكة في الجفن السفلي، مع فقدان جزء من الأنسجة المحيطة.

خضعت الطفلة في يوم إصابتها لعملية جراحية أولية هدفت إلى إصلاح العين والتعامل مع الأضرار المباشرة، إلا أن حالتها لا تزال بالغة الخطورة، بحسب ما يرويه والدها، وتحتاج إلى تدخل جراحي تخصصي عاجل لإعادة بناء محجر العين وترميم الجفن والأنسجة المتضررة، في محاولة للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من العين ومعالجة آثار الإصابة. ويضيف والدها: "تواصلت مع أطباء خارج القطاع، وأخبروني أن سرعة التعامل مع حالتها والتدخل المبكر قد يعيدان شيئاً من الأمل، لذلك أنا أنتظر بفارغ الصبر أن تحصل ابنتي على فرصة للعلاج قبل أن يصبح التأخير عائقاً أمام إنقاذ ما يمكن إنقاذه".

وأمام الأعداد الهائلة من الجرحى والمرضى وأصحاب التحويلات الطبية، والذين ينتظر كثير منهم على مدار قرابة ثلاث سنوات دورهم في مغادرة القطاع لتلقي العلاج وسط حصار إسرائيلي، يعيش والد سما على وقع خوف آخر، حيث يخشى أن يطول انتظار ابنته، وأن يمر الوقت في حين تحتاج حالتها إلى تدخل عاجل، فتضيع عليها فرصة العلاج التي قد تمنحها أملاً في إنقاذ عينها وترميم الأنسجة المتضررة.

ويتابع: "كانت سما دلوعة المخيم، تضحك من قلبها وتتحرك بعفوية بين الناس، الآن أحياناً تجلس صامتة، وأحياناً لا تريد أن تأكل، أحاول أن أضحكها وأشجعها، لكنني أعرف أن ما حدث لها أكبر من قدرتها على التحمل". ولم تكن الإصابة قد أخذت من سما قدرتها على رؤية الضوء فحسب، بل قطعت أيضاً طريقاً كانت قد بدأت به حماس في عطلتها الصيفية، فكانت قد شرعت في حفظ القرآن مع بداية الإجازة، قبل أن تتحول أيامها إلى مواعيد علاج وألم وانتظار.

اليوم، تنتظر سما، ومثلها آلاف المرضى والجرحى الغزيين، فرصة للخروج من القطاع، لا لتعود إلى حياتها السابقة كما كانت فحسب، بل لتبدأ رحلة علاج قد تمنحها أملاً في ترميم ما أصاب عينها ووجهها، واستعادة شيء من قدرتها على مواصلة طفولتها.

مع واقع جديد لم تختره، فقد تعامل معها معالجون نفسيون لمساعدتها على تجاوز الصدمة، لكنها لا تزال تمر بأوقات قاسية؛ تصمت أحياناً لفترات طويلة، وتمتنع عن تناول الطعام في أوقات أخرى، في سلوك يصفه والدها بأنه انعكاس لما تركته الإصابة في نفسها.

"سما بحاجة إلى العلاج في الخارج، وإلى عمليات دقيقة ومعقدة لترميم العين ومجهرها والجفن والأنسجة التي تضررت، حالتها لا تحتمل الانتظار، وكل ما أريده أن تحصل ابنتي على فرصة للعلاج قبل فوات الأوان"، يقول الأب. وبينما يكافح والدها للحصول على فرصة علاج، تكافح سما من أجل التكيف

لكن رحلة العلاج بالنسبة إلى أسرة نازحة لا تتوقف عند حدود الحاجة الطبية، فالإمكانيات المتاحة داخل القطاع، والاحتياجات الجراحية التخصصية التي تتطلبها إصابة سما، تجعلان العلاج في الخارج ضرورة ملحة بالنسبة إلى والدها، الذي يناشد توفير تحويل طبي عاجل لطفلته.

المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية في غزة جميل الخالدي لـ "فلسطين":

المراحل الانتخابية المقبلة موحدة بين الضفة والقدس وغزة.. والترشح يبدأ في 26 سبتمبر

اللجنة تواجه تحديات في غزة منها إدخال المواد الانتخابية الحساسة

غزة/ حاوره جمال غيث:

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تواصل لجنة الانتخابات المركزية استعداداتها لتنفيذ مختلف مراحل العملية الانتخابية، وسط ظروف استثنائية فرضتها حرب الإبادة الجماعية والدمار الواسع الذي طال قطاع غزة، إلى جانب قيود وإجراءات الاحتلال في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة.



الوضع الأمني غير المستقر في غزة يمثل عاملاً مؤثراً في حركة المرشحين والناخبين وموظفي لجنة الانتخابات

المراقبين الدوليين أو إدخال المواد الانتخابية إلى القطاع.

انتخابات في موعدها

وفي ظل مخاوف لدى المواطنين من إمكانية تأجيل الانتخابات، كما حدث في تجربة سابقة، يؤكد الخالدي، أن لجنة الانتخابات تتعامل مع الاستحقاق المقبل على أساس إجراءاته في موعده المحدد، وبالتالي فإن مسؤوليتها تقتضي الاستعداد الكامل لجميع مراحلها.

ويعتقد أن التأكيدات المتكررة من المستوى السياسي بشأن إجراء الانتخابات في موعدها تعزز هذا التوجه، لافتاً إلى أهمية إجراء الانتخابات بعد سنوات طويلة لم يشهد خلالها الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع انتخابات تشريعية.

ويتابع: الانتخابات خطوة مهمة على المستويين الداخلي والدولي، ويمكن أن تشكل بداية لمسار إصلاح سياسي ومؤسسي، ومعالجة عدد من القضايا

حركة المواطنين وموظفي اللجنة، وتوفير أجهزة الحاسوب والمعدات اللازمة للعمل، خاصة في ظل تعرض عدد من مكاتب اللجنة للدمار.

ويبرز كذلك تحدي إدخال المواد الانتخابية الحساسة، وفي مقدمتها صناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع والحبر الانتخابي، إذ لم تحصل اللجنة حتى الآن على موافقة تسمح بإدخال هذه المواد إلى القطاع، وفق الخالدي.

وأوضح المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية في القطاع، أن اللجنة خاطبت الجهات الدولية المعنية لتسهيل عملية إدخال المستلزمات الانتخابية، لكنها لم تتلق حتى الآن إجابة إيجابية، الأمر الذي دفعها إلى إعداد خطط بديلة لضمان توفير احتياجات العملية الانتخابية داخل غزة.

وتشمل البدائل، بحسب الخالدي، الاستفادة من الإمكانيات المحلية المتاحة، بما في ذلك إمكانية تصنيع صناديق اقتراع محلياً وطباعة أوراق الاقتراع داخل القطاع، والبحث عن مصادر وبدائل لتوفير الحبر الانتخابي بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الدولية.

ولا تقتصر التحديات على الجوانب اللوجستية، إذ يشكل الوضع الأمني غير المستقر في قطاع غزة، عاملاً مؤثراً في حركة المرشحين والناخبين وموظفي لجنة الانتخابات.

ويشير الخالدي، إلى أن المرشحين يحتاجون إلى حرية الحركة خلال مراحل العملية الانتخابية، ولا سيما فترة الدعاية الانتخابية، فيما يتطلب نجاح الاقتراع قدرة الناخبين على الوصول إلى مراكز الاقتراع بسهولة وأمان.

كما تواجه اللجنة تحديات مرتبطة بالمراقبة الدولية للعملية الانتخابية، وفق الخالدي الذي يوضح، أن اللجنة خاطبت الممثلات الدولية في فلسطين، إلى جانب بعثات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية بمراقبة الانتخابات من أجل إرسال بعثات إلى القطاع.

ويبين أن بعض البعثات الدولية كان مقرراً أن تزور غزة، خلال الفترة الماضية للاجتماع مع اللجنة والاطلاع على استعداداتها إلا أن عدم صدور التصاريح اللازمة حال دون دخولها.

ويؤكد المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية، أن هذا الأمر قد يمثل تحدياً إضافياً خلال المراحل المقبلة سواء بالنسبة إلى حركة

وفي قطاع غزة، تتعامل اللجنة مع واقع ميداني معقد، يبدأ من صعوبة حركة المواطنين والموظفين ولا ينتهي عند تدمير مكاتب اللجنة وصعوبة إدخال المواد الانتخابية الأساسية، في حين تستعد في الوقت ذاته لفتح مراكز اقتراع في المناطق التي ما زال الوصول إليها ممكناً.

يقول المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة جميل الخالدي في حوار مع صحيفة "فلسطين": إن اللجنة وضعت منذ صدور المرسوم الرئاسي القاضي بإجراء الانتخابات التشريعية جدولاً زمنياً لمختلف مراحل العملية الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، على أساس إجراء الاقتراع في موعده المحدد.

جدول زمني

ويشير الخالدي، إلى تحديث سجل الناخبين في الضفة الغربية، دون قطاع غزة والقدس المحتلة، مبيناً أنه سيتم الاعتماد في هاتين المنطقتين على بيانات الهوية الشخصية والسجل المدني.

ويوضح أن بقية مراحل العملية الانتخابية ستكون موحدة بين الضفة وغزة والقدس، مبيناً أن مرحلة الترشح ستبدأ في 26 أيلول/ سبتمبر الجاري، وتستمر لمدة 12 يوماً، وصولاً إلى استكمال مراحل الدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

ويبين الخالدي، أن قرار عدم تحديث سجل الناخبين في القطاع، جاء نتيجة مجموعة من الاعتبارات، في مقدمتها عدم توفر مراكز تسجيل مهياة بصورة كاملة لاستقبال المواطنين إلى جانب انشغال السكان بظروفهم المعيشية والإنسانية الصعبة. ويضيف أن تحديث السجل الانتخابي يفرض على المواطن التسجيل في مركز محدد والالتزام لاحقاً بمركز اقتراع معين، وهو ما قد يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين في ظل صعوبة الحركة ودمار الطرق والبنية التحتية في القطاع.

ولذلك، اتجهت اللجنة إلى منح المواطن في غزة، مرونة أكبر في اختيار مركز الاقتراع الذي يناسب مكان وجوده وظروفه، بما يساهم في تسهيل مشاركته في العملية الانتخابية خصوصاً بالنسبة إلى النازحين الذين تغيرت أماكن إقامتهم بفعل الحرب.

نقص المواد الانتخابية وتواجه اللجنة، وفق الخالدي، تحديات فنية ولوجستية كبيرة في القطاع، من بينها صعوبة

المراكز وتوفير المتطلبات اللازمة لإنجاز العملية الانتخابية، داعياً المواطنين إلى الاستفادة من حقهم الانتخابي والمشاركة في هذا الاستحقاق.

ويقر الخالدي، بأن الظروف الإنسانية والمعيشية الصعبة جعلت الأولويات لدى المواطنين مختلفة، خصوصاً في غزة، لكنه يؤكد أن الانتخابات ليست ترفاً وإنما استحقاق أساسي يمكن أن يشكل بداية لمعالجة الأوضاع السياسية والمؤسسية.

مجلس منتخب ويؤكد المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية، أن وجود مجلس تشريعي منتخب يمثل أهمية كبيرة للفلسطينيين سواء على المستوى الداخلي أو في المحافل الدولية، باعتباره مؤسسة تمثيلية قادرة على إيصال صوت الفلسطينيين والدفاع عن قضاياهم.

وعلى المستوى الداخلي، يرى الخالدي، أن وجود مجلس تشريعي منتخب يمكن أن يعزز مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما يمثل خطوة مهمة في اتجاه بناء نظام سياسي أكثر استقراراً.

وينبه إلى أن لجنة الانتخابات ستعمل على تسهيل الإجراءات المطلوبة لإنجاز الانتخابات في موعدها المحدد وبصورة نزيهة وشفافة رغم التحديات الميدانية والسياسية واللوجستية.

سن الترشح

وفيما يتعلق بالتعديلات على قانون الانتخابات، يوضح الخالدي، أن سن الترشح انخفض من 28 عاماً إلى 23 عاماً، في حين خفضت نسبة الحسم من 1.5 بالمائة إلى 1 بالمائة.

ويرى الخالدي أن هذه التعديلات يمكن أن تفتح المجال أمام شريحة أوسع من الشباب للمشاركة في الحياة السياسية وخوض الانتخابات، كما قد تساهم في زيادة عدد القوائم الانتخابية والمرشحين. ويشير إلى أن اللجنة تلمس اهتماماً واضحاً بالانتخابات المقبلة من خلال الاتصالات والاجتماعات مع فصائل وشخصيات مستقلة وأطراف معنية بالترشح.

وبناءً على ما يصل إلى اللجنة من مؤشرات واتصالات، يتوقع الخالدي، أن تشهد الانتخابات المقبلة مشاركة واسعة وأن يكون عدد القوائم والمرشحين مرتفعاً.

السياسية العالقة داخل المجتمع الفلسطيني.

لكنه يستدرك: الانتخابات لن تكون "عضاً سحرية" لحل جميع المشكلات لكنها يمكن أن تشكل نقطة انطلاق نحو إصلاح النظام السياسي وتعزيز المؤسسات التمثيلية المنتخبة بما يساهم في توحيد الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي.

قيود الاحتلال

وفي الضفة الغربية، تواجه العملية الانتخابية بدورها جملة من التحديات في مقدمتها الحواجز والإجراءات الإسرائيلية التي قد تؤثر على حركة المواطنين والمرشحين والمواد الانتخابية.

ويوضح المدير الإقليمي للجنة الانتخابات، أن الانتخابات تحتاج إلى حرية حركة للناخبين والمرشحين خاصة خلال الدعاية الانتخابية إلى جانب ضمان انتقال المواد الانتخابية بين المناطق المختلفة.

ويؤكد الخالدي، أن اللجنة تعمل على تذليل العقبات قدر الإمكان من خلال اختيار مراكز اقتراع قريبة من أماكن وجود المواطنين، لكنه يشدد في الوقت ذاته على ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي بدور أكبر في الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل حركة المواطنين والمرشحين وموظفي اللجنة وضمان سير العملية الانتخابية.

أما في القدس المحتلة، فيشير إلى أن اللجنة تنتظر قراراً سياسياً بشأن الآلية التي سيتم من خلالها تمكين المقدسيين من المشاركة في الانتخابات، مؤكداً أن لدى اللجنة بدائل وخططاً يمكن تنفيذها وفق التصور الذي ستحدده "القيادة السياسية".

مركز اقتراع

وعلى المستوى الميداني، يؤكد الخالدي، أن اللجنة عملت على معاينة المناطق التي يمكن الوصول إليها والعمل فيها داخل قطاع غزة، في ظل تقلص المساحة المتاحة للحركة والعمل إلى نحو 30 أو 40 بالمائة من المساحة الأساسية للقطاع.

وبناءً على ذلك، وزع 114 مركز اقتراع في المناطق التي يمكن الوصول إليها، بهدف تقريب مراكز الاقتراع من المواطنين ولا سيما النازحين الموجودين في مناطق مختلفة من القطاع.

ويؤكد أن اللجنة ستواصل تجهيز هذه

غزة بعد ثلاث سنوات.. من الردع بالنار إلى غياب السيطرة بالقدم

قراءة تحليلية في حدود القدرة «الإسرائيلية» على اختراق الأرض الفلسطينية ميدانياً



نعيم مشتهى

تدخل الحرب على غزة عامها الثالث وسط هدنة تحمل كل ملامح الهشاشة أكثر مما تحمل ملامح الاستقرار؛ فبين تصريحات وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس عن رفض الانسحاب قبل نزع سلاح حماس وتدمير الأنفاق، وبين الحديث عن منطقة أمنية غير مسبقة ستبقى داخل القطاع حتى بعد أي تسوية، تتكشف ملامح مشروع أوسع لا يكتفي بإنهاء الحرب بل يسعى لإعادة صياغة قواعد الاشتباك في غزة على نمط أقرب لما كان سائداً قبل عام 2012، حين كانت الساحة مفتوحة أمام الاغتيالات والتوغلات "الإسرائيلية" دون كوابح تُذكر.

وقد ترافق ذلك، بالتوازي، مع توسع استيطاني متجدد في الضفة الغربية، بما يعزز قراءة تحليلية — يتبناها بشكل خاص التيار الاستيطاني الديني داخل الائتلاف الحاكم أكثر من الخطاب الرسمي لرئيس الحكومة — مفادها أن ما يجري هو إعادة ترسيم شامل للمجال الفلسطيني لا مجرد عملية أمنية محدودة.

لكن خلف هذا الخطاب، وخلف حملة الاغتيالات الجوية التي لم تتوقف رغم الهدنة (أكثر من 1300 فلسطيني استشهدوا منذ إعلانها في أكتوبر الماضي، مقابل بعض الجنود "الإسرائيليين" فقط)، يبرز سؤال أكثر دقة وأهمية من سؤال (من يقتل أكثر): هل تملك "إسرائيل" فعلياً سيطرة أمنية ميدانية على غزة، أم أنها تمارس هيمنة نارية عن بُعد فقط؟ حادثة صباح الأول من سبتمبر 2026، حين اضطرت قوة "إسرائيلية" خاصة حاولت التسلل لأحد أحياء مدينة غزة إلى الانسحاب تحت غطاء عشرات الطلعات الجوية بعد انكشافها، تفتح هذا الملف على مضارعيه.

أولاً: التمييز الضروري بين (دقة الاستهداف) و(الاختراق الاستخباراتي): كثيراً ما تُقرأ الاغتيالات "الإسرائيلية" المتكررة والدقيقة لقيادات الفصائل باعتبارها دليلاً على اختراق استخباراتي عميق داخل بنية المقاومة، هذه

القراءة تحتاج تفكيراً؛ فما يُشغّل آلة الاستهداف "الإسرائيلية" اليوم -عبر منظومات معروفة مثل (لافندر) و(الإنجيل) و(نيمبوس)- هو في جوهره عملية أرشفة ومطابقة بيانات لا شبكة تجسس بشرية حية: سجل سكاني مدني لغزة تحتفظ "إسرائيل" بأصوله منذ ترتيبات الإدارة المدنية لمرحلة ما بعد أوسلو (وما يُعرف بالهوية الخضراء الصادرة "إسرائيلياً" أصلاً)، مقترباً بأرشفة ضخمة من الهواتف والوثائق التي وقعت بيد جيش الاحتلال خلال أكثر من عامين من التوغل البري، وبمطابقة بصرية لصور مقتحمي الغلاف في السابع من أكتوبر.

يُضاف إلى ذلك تقنيات تنصت مدعومة بالذكاء الاصطناعي وأجهزة تعقب زرعت في مناطق من القطاع أثناء التوغلات البرية، رغم كشف المقاومة عدداً منها.

هذا (إنجاز بيانات وخوارزمية) يختلف جوهرياً عن اختراق حي لخلايا المقاومة العاملة؛ فهو يفسر كيف تُصيب "إسرائيل" أهدافاً بدقة من الجو، لكنه لا يفسر بالضرورة قدرتها عن الحركة الحرة على الأرض.

ثانياً: تعريف السيطرة الأمنية الذي يُعَيَّب عمداً:

*يخلط الخطاب "الإسرائيلي"، وأحياناً التغطية الإعلامية الدولية، بين (القدرة على القتل عن بُعد) و(السيطرة الأمنية)، هذان مفهومان مختلفان جوهرياً؛ فالسيطرة الأمنية الفعلية، بمعناها العملياتي الدقيق، تعني قدرة القوة على الحركة في أي وقت وأي مكان دون عائق يُعتد به، لا مجرد القدرة على توجيه ضربة جوية أو تجنيد عميل لجمع معلومة، ووفق هذا المعيار، فإن الاعتماد شبه الكامل على النار الجوية لتغطية أي محاولة نزول بري، كما جرى في حادثة الأول من سبتمبر، هو في حد ذاته اعتراف عملياتي ضمني بغياب حرية الحركة البرية، لا دليل على وجودها.

ثالثاً: اختبار الزمن، من خان يونس 2018 إلى مدينة غزة 2026:

في 11 نوفمبر 2018، حاولت قوة "إسرائيلية" خاصة التسلل بمركبة مدنية إلى المناطق الشرقية من خان يونس، قبل أن تكشفها خلية أمنية قسامية كان يقودها الشهيد نور الدين بركة، أدى الاشتباك الذي تلا الانكشاف إلى استشهاد بركة و6 من رفاقه، لكنه أسفر أيضاً بحسب اعتراف "إسرائيلي" رسمي وقتها، بما في ذلك تصريح وزير الحرب أفيغدور ليبرمان عن مقتل ضابط إسرائيلي برتبة مقدم وإصابة آخر، واضطرار سلاح الجو للتدخل بكثافة لتأمين انسحاب الناجين.

بعد ثماني سنوات، وبعد نحو ثلاث سنين من حرب إبادة مفتوحة أدت إلى اغتيال شرائح واسعة من القيادة الميدانية والعسكرية للفصائل، وفقدان مساحات واسعة من القطاع لصالح مناطق نفوذ "إسرائيلي" مباشر، وحل حركة حماس للجنة الطوارئ الحكومية في الأشهر الماضية، حيث تكرر النمط التشغيلي ذاته بالتفصيل: تسلل مفتع، اكتشاف فوري من خلية أمنية محلية، اشتباك، انسحاب اضطراري تحت غطاء جوي مكثف. هذا التطابق البيوي، رغم الفارق الزمني وحجم الدمار الفاصل بين الحادثتين، مؤشر ذو دلالة: خلايا الإنذار المبكر والرد الأمني السريع على المستوى المحلي لم تُستأصل كلياً رغم كل أدوات التفوق التقني والناري "الإسرائيلي".

غير أن الأمانة التحليلية تفرض تسجيل فارقين جوهريين قبل تعميم النتيجة: الأول أن عملية 2018 جرت وغزة تحت سيطرة إدارية وأمنية متصلة جغرافياً بلا احتلال بري ولا مناطق عازلة، في حين عملية 2026 جرت في جيب سكاني محدود وسط واقع مختلف كلياً من التفتت الجغرافي والإداري. والثاني أن رواية حادثة اليوم لا تزال تستند بشكل رئيسي إلى مصادر ميدانية فلسطينية لم يقابلها بعد تأكيد "إسرائيلي" رسمي بالمستوى الذي شهدته حادثة 2018. لذلك فإن الاستنتاج الأدق ليس أن (السيطرة الأمنية الفلسطينية لم تتأثر إطلاقاً)، بل أن مرونة تكتيكية محلية ما تزال قائمة في جيوب معينة، حتى بعد تفكك جزء كبير من البنية المركزية التي كانت تسندها.

الخلاصة: الميزان المركب لا انتصار مطلق:

الصورة الأدق لثلاث سنوات من الحرب ليست "إسرائيل تسيطر أمنياً على غزة" كما يروج، وليست أيضاً "المقاومة لم تتأثر إطلاقاً" كما قد يُستنتج من حادثة واحدة، بل هي *واقع مركب: تفوق ناري واستخباراتي تقني "إسرائيلي" هائل يتيح القتل عن بُعد بدقة عالية، مقابل عجز عملياتي متكرر عن تحقيق حضور بري حر وأمن داخل الكتلة السكانية، تعوّضه "إسرائيل" بغطاء جوي ساحق كلما حاولت *، وهذا التمييز بين (الهيمنة الرقابية عن بُعد) و(السيطرة الميدانية المباشرة) هو مربط الفرس في أي قراءة نزيهة لواقع الأمن في غزة اليوم، ومقياس أدق لتقييم نتائج الحرب من ثنائية الفوز والهزيمة المطلقة التي يفرضها الخطاب السياسي لكلا الطرفين.

الإرادة التي بقيت تحت التراب



حمزة قورقماز

الحق. وحين تصبح القوة خادمة لهذه الإرادة، تكتسب معناها الحقيقي *. ولعل هذا هو الموضع الذي ينبغي أن نبدأ منه من جديد. أن نتوقف عن سؤال: "لماذا يفعل الآخرون هذا؟" وأن نسأل بدلاً منه: "ماذا نفعل نحن؟". وأن نتوقف عن حساب قوة الآخرين قبل أن نحرك إمكاناتنا. وأن نبدأ بخطوات صغيرة، لكنها ثابتة، بدلاً من انتظار نتائج ضخمة لا تأتي. وأن نحول ردود الفعل الفردية المتفرقة إلى وعي مشترك، ثم إلى عمل منظم ومستمر. فلم يحدث في التاريخ تغيير كبير بمجرد الشكوى. قد يكون التراب الذي ألقى علينا اليوم كثيفاً وثقيلاً، لكن إذا بقيت تحت هذا التراب علامة من علامات الحياة، فإن السؤال الحقيقي ليس عن وجود التراب، بل عن كيفية إخراج تلك الحياة من تحتها وإعادتها إلى الوقوف. قد ترتفع من الأعماق سَعة. وحين يسمع الإنسان ذلك الصوت، يمكنه أن يفسره بطريقتين: "إن المريض بدأ يتعافى"، أو "إن الموت لم يكتمل بعد". أما أي الاحتمالين سيكون حقيقة في حال المسلمين، فسيحدد بما سيفعلونه بعد ذلك. فالحياة ليست مجرد ألا نموت. الحياة أن نستطيع أن نهض من جديد.

قد تتحول إلى طاقات معطلة؛ تبقى الثروة بلا حركة، ويبقى العلم بعيداً عن العمل، وتبقى الجماهير عاجزة عن التحول إلى قوة اجتماعية فاعلة. ولهذا فإن اختزال مشكلة المسلمين اليوم في القول: "لا تملك القوة" لا يكفي. ولعل السؤال الأهم هو: هل ضعفت إرادتنا لأننا فقدنا القوة، أم أننا فقدنا القوة لأن إرادتنا ضعفت؟

إن التاريخ يدفعنا إلى التفكير جدياً في الاحتمال الثاني. فنهضة أي حضارة تبدأ في العقل والوجدان قبل أن تظهر في السياسة والاقتصاد. حين يتوقف الإنسان عن رؤية نفسه كائن سلبياً، ويدرك أن الظروف لا تحكمه وحدها، وأنه قادر أيضاً على تغيير الظروف، يبدأ التاريخ في الحركة من جديد. ولهذا ينبغي أولاً أن ندرك أن ما فقدناه لم يكن أرضاً أو ثروة أو نفوذاً سياسياً فحسب؛ فقد يكون الخسارة الأشد هي فقدان الإنسان ثقته بقدرته على الفعل.

ويواجه المسلمون اليوم خطر التحول من أمة قادرة على التأثير في العالم إلى جماهير تكتفي بمشاهدة ما يجري فيه. نتابع الأخبار، ونغضب، ونحزن، ونحدث، لكن هذه المشاعر لا تتحول في كثير من الأحيان إلى إرادة مستمرة، أو هدف مشترك، أو عمل منظم. هناك مشاعر، لكن ينقصها الاتجاه. وهناك كلام، لكن تنقصه الاستمرارية. وهناك جماهير، لكن الإرادة المشتركة لا تزال ضعيفة. ومع ذلك، فالغضب وحده ليس كافياً. فالغضب إذا انفصل عن العقل والأخلاق قد يتحول إلى هدم. والطموح وحده ليس خلاصاً، فقد يقود الإنسان إلى الأنانية. والقوة إذا فقدت وجهتها قد تتحول من أداة للعدل إلى وسيلة للظلم. ولذلك فإن المطلوب ليس غضباً منفلقاً ولا طموحاً أعمى، وإنما إرادة متجهة نحو

المعركة تحتاج إلى غضب، وتحتاج إلى همة، وتحتاج إلى قوة. فالإنسان حين يؤمن بحقيقة تستحق أن يناضل من أجلها، يحمل في داخله أولاً نارا تدفعه إلى الدفاع عنها. يغضب أمام الظلم، ويظهر العزيمة لاستعادة ما فقده، ويبحث عن القوة التي تمكنه من تجاوز العقبات. فالمواجهة حركة تبدأ في داخل الإنسان قبل أن تظهر في واقعه. وإذا لم يكن في الداخل شيء يتحرك، فمن الصعب أن نتظر في الخارج مسيرة كبيرة.

ولعل *من أثقل مشكلات المسلمين اليوم أن أسباب المواجهة لم تنقصهم، لكن إرادة المواجهة نفسها أخذت تضعف *. ففي أماكن كثيرة من العالم تتوالى المآسي، وتتسع دوائر الظلم، وتهدم المدن، ويُهجر الناس من ديارهم، ومع ذلك لا تأتي ردود الفعل في كثير من الأحيان بمستوى يتناسب مع حجم الأحداث. وكأن صمتاً ثقیلاً قد ألقى بظلاله على مساحة واسعة من العالم الإسلامي. وهذا الصمت ليس مجرد امتناع عن الكلام. نحن أمام حالة أعمق؛ حالة يتعلم فيها الإنسان كيف يتعايش مع الشر بدلاً من مقاومته، وكيف يتعامل مع العجز على أنه قدر لا يمكن تغييره، وكيف يحول عجزه عن الفعل إلى عذر دائم. ومع مرور الزمن يفقد الإنسان حساسيته تجاه ما كان يؤلمه. يبدأ أولاً بخفض صوته، ثم يؤجل اعتراضه، ثم يصل إلى مرحلة يرى فيها أن الاعتراض نفسه لم يعد ضرورياً.

وهنا يكمن الخطر الحقيقي. فقوة الأمة لا تقاس فقط بما تملكه من سلاح وجيوش وثروات ونفوذ سياسي. هناك قوة تسبق كل ذلك: الإرادة. فإذا وجدت الإرادة أمكن تجاوز كثير من حالات النقص، ومعالجة التششت، وفتح الطرق التي تبدو مغلقة. أما حين تضعف الإرادة، فإن أعظم الإمكانيات

عام دراسي استثنائي في غزة

625 ألف طالب وطالبة يستعدون لبدء العام الدراسي في قطاع غزة وسط ترتيبات تعليمية استثنائية.

أكثر من 85 % من المدارس تعرضت للدمار الكلي أو الجزئي، ما أخرج مئات المباني التعليمية عن الخدمة.

نقاط تعليمية بديلة تُقام في مناطق النزوح لتعويض نقص المدارس، ويعتمد بعضها على الخيام والشوادر، وسط نقص التهوية والمقاعد والتجهيزات الأساسية.

أسر تكافح لتأمين التعليم القرطاسية والحقائب والزي المدرسي ورسوم رياض الأطفال والأقساط الجامعية أصبحت أعباء إضافية مع توقف معظم مصادر الدخل وانتشار البطالة. التعليم الجامعي أيضًا تحت الضغط الدراسة عن بُعد تتطلب هاتفًا ذكيًا أو حاسوبًا، في حين تقول لميس الخالدي إن عدم امتلاكها جهازًا مناسبًا يهدد قدرتها على الالتحاق بكلية التمريض.

عام دراسي مثقل بالأزمات.. أسر غزة تكافح لتأمين لوازم أبنائها

غزة / رامي رمانة:

تواجه معضلة مستحكمة في تأمين أدنى لوازم التعليم لأبنائها الملحقين بالمدارس والجامعات والكليات، وسط ظروف معيشية قاسية أفرزها استمرار الحرب .

مع اقتراب استحقاق العام الدراسي الجديد، تصطدم آمال مئات آلاف الطلبة في قطاع غزة بواقع اقتصادي ألقى بأنقاله على كاهل الأسر المتعففة، التي باتت

إلى ارتفاع حاد في أسعار الهواتف المحمولة والمستلزمات التقنية بأسواق غزة، حيث قفزت الأسعار إلى أكثر من 300 % مقارنة بأسعارها الطبيعية، مما جعل الحصول على هاتف مناسب عقبة تحول دون تحقيق حلمها الأكاديمي.

كميات محدودة

على الجانب التجاري، يوضح محمود إسماعيل العامل في إحدى المكتبات المحلية، أن المكتبة أقدمت على استيراد وتوفير كميات محدودة من القرطاسية استجابة لاقتراب الموسم، إلا أن الكميات الموردة ظلت محدودة. ويعزى إسماعيل في حديثه مع صحيفة "فلسطين" التحفظ إلى التخوف من استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والميدانية، وما قد يترتب على ذلك من تعطيل للعملية التعليمية. كما يؤكد أن ضعف القدرة الشرائية وغياب السيولة لدى العائلات يحول دون شراء المستلزمات كاملة، حيث تكفي الأسر بشراء الحد الأدنى من الدفاتر والأقلام.

ويرى تجار المكتبات أن أسعار القرطاسية، رغم انخفاضها الطفيف مقارنة بالشهور الأولى للحرب، لا تزال أعلى عما كانت عليه قبل أكتوبر 2023.

ويستشعر أصحاب المكتبات خطراً آخر يتمثل في احتمال دخول مساعدات وقرطاسية مجانية ممولة من مؤسسات إغاثية خارجية، ما قد يؤدي إلى ركود البضائع المعروضة في السوق المحلي وتكبيدهم خسائر مالية جديدة.



على الخيام والشوادر القماشية، ما يجعل الطلبة والكوادر التدريسية عرضة لدرجات الحرارة المرتفعة وغياب أدنى مقومات التهوية أو المقاعد الدراسية والتجهيزات المدرسية الأساسية.

التعليم العالي

ولا تتوقف هذه المعضلة عند حدود المدارس؛ إذ يمتد أثرها إلى التعليم العالي. تعكس قصة الشابة لميس الخالدي جانباً من هذه التحديات، بعد أن حصلت هذا العام على معدل يؤهلها للالتحاق بكلية التمريض في إحدى الجامعات المحلية.

رغم أن الجامعة قدمت لها منحة مجانية للفصل الدراسي الأول، على أن تتكفل بدفع أقساط الفصل الثاني، ورغم أن نظام الدراسة المقرر سيعتمد على التعليم عن بُعد (إلكترونيًا)، إلا أن العقبة المالية ظلت قائمة.

تشتد الدراسة الإلكترونية امتلاك هاتف ذكي أو جهاز حاسوب حديث، وهو ما لا تملكه لميس. حسب ما تقول لصحيفة "فلسطين".

وقد أدى منع الاحتلال دخول البضائع والأجهزة الإلكترونية إلى القطاع

"فلسطين" أن تتجاوز وزارة التربية والتعليم هذا العام شرط الالتزام بالزي المدرسي الموحد، نظراً لغياب الأقمشة اللازمة لتصنيع الملابس نتيجة إغلاق المعابر وتوقف غالبية المصانع والغزل المحلي عن الإنتاج، فضلاً عن عدم القدرة المالية لدى الأسر. وتُعلق أم عمرو أمها على المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية والأهلية لتأمين بعض المستلزمات الأساسية والرسوم المدرسية.

نقاط تعليمية

يستعد أكثر من 625,000 طالب وطالبة في قطاع غزة لبدء عامهم الدراسي في ظروف استثنائية، هذا الشهر وسط ترتيبات فنية لوجستية معقدة تحاول التكيف مع واقع المدارس المتوفرة.

أمام تدمير المدارس وتحول المتبقي منها إلى ملاجئ، يلجأ القطاع التعليمي إلى إنشاء "نقاط تعليمية" بديلة تتوزع على مختلف مناطق النزوح. غير أن هذه النقاط تواجه ظروفًا بيئية وتجهيزية بالغة القسوة.

يعتمد العديد من هذه المراكز البديلة

تتسع دائرة الاحتياجات المعيشية لتشمل القرطاسية الأساسية والزي المدرسي والحقائب، إلى جانب رسوم رياض الأطفال والأقساط الجامعية، في وقت أصبحت فيه الموارد المتاحة للأسر شبه معدومة نتيجة توقف معظم مصادر الدخل وانتشار البطالة. تأتي هذه الأزمة في الوقت الذي تتطلع فيه العائلات لأن يكون العام الدراسي الحالي أفضل من سابقه، من خلال استئناف العملية التعليمية وتدارك جزء من الفاقد التعليمي التراكمي الذي يعانيه الطلبة منذ بدء الاحتلال حرب الإبادة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وفي الوقت الذي شرعت فيه المدارس بالصفة الغربية في استقبال الطلبة بانتظام ضمن خطط تعليمية مستقرة، يواجه قطاع غزة تحديات هيكلية غير مسبقة يربط معظمها بالدمار الواسع الذي طال المنشآت التعليمية والبنية التحتية.

تشير الأرقام والإحصاءات إلى أن المنظومة التعليمية في غزة تعرضت لشلل شبه تام تعرضت أكثر من 85% من المدارس في القطاع لتدمير كلي أو جزئي، ما أدى إلى إخراج مئات المباني التعليمية عن الخدمة.

أضعاف القدرة المالية

تعبر "أم عمرو"، وهي سيدة تُعيل 5 أبناء على مقاعد الدراسة، عن عمق المعاناة الاقتصادية التي تعيشها عائلتها، موضحة أن توفير الكميات المطلوبة من القرطاسية والملابس المدرسية لأبنائها الخمسة أصبح أمراً يفوق طاقتها المالية بأضعاف.

وتأمل أم عمرو في حديثها مع صحيفة



د. ماهر تيسير الطباع

مؤشرات الانهيار الاقتصادي وكلفة إعادة إعمار قطاع غزة (1-2)

دخل اقتصاد قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 في واحدة من أعمق وأسوأ الأزمات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب التدمير واسع النطاق للبنية التحتية والمساكن والمنشآت الاقتصادية، وتعطل الإنتاج والتجارة والنقل، وفقدان مئات الآلاف من فرص العمل، إلى جانب النزوح الواسع وانخفاض القدرة الشرائية للسكان وانعدام مصادر الدخل المستدام.

ويظهر أحدث تقييم للأضرار والاحتياجات في غزة (RDNA)، الذي أعده البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ونُشر في أبريل/نيسان 2026، أن الأضرار المادية المباشرة بلغت نحو 35.2 مليار دولار، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية نحو 22.7 مليار دولار، في حين تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 71.4 مليار دولار على مدى عشر سنوات.

أهم المؤشرات الاقتصادية

• الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس حجم الانهيار الاقتصادي، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة بنسبة تتجاوز 84% خلال عام 2025 مقارنة مع عام 2023 وصولاً إلى الانكماش الاقتصادي، إذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى حوالي 161 دولاراً فقط، وهو الأدنى عالمياً، حيث فقد الفرد نحو 94% من قوته الاقتصادية مقارنة بعام 2005، وذلك بفعل توقف وتراجع معظم الأنشطة الإنتاجية (الزراعية، الصناعية، والإنشائية) بشكل شبه كلي نتيجة التدمير المباشر للمنشآت والبنية التحتية.

إذ تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2025 إلى حد كارثي مقارنة بالعام 2023، فقد سجل نشاط الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة بلغت 99%، تلاه نشاط الصناعة بنسبة تراجع 94%، ثم نشاط الخدمات بنسبة تراجع 82%، كما تراجع نشاط الزراعة بنسبة 92%.

وهذا يعني أن الاقتصاد الغزي فقد معظم قدرته الإنتاجية، وأصبح الانتقال من اقتصاد يعمل بصورة طبيعية إلى اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات والإغاثة.

• سوق العمل والبطالة

تضرر سوق العمل بصورة غير مسبقة، إذ فقد نحو ثلاثة أرباع السكان العاملين قبل الحرب وظائفهم، وبلغت نسبة التشغيل إلى السكان في غزة نحو 9.3 % فقط، كما يشير التقييم إلى أن أكثر من 80 % من العاملين في غزة لم يتمكنوا من العمل بسبب تدمير أماكن العمل، وإغلاق الطرق، ومشكلات النقل، وانقطاع الكهرباء ونقص الإمدادات، وهذا لا يمثل أزمة بطالة فقط، بل يمثل أيضاً أزمة دخل واستهلاك وطلب محلي.

• التجارة والصناعة

بلغ مجموع آثار الحرب على قطاعي التجارة والصناعة، من أضرار وخسائر، نحو 8.8 مليارات دولار، وفق التقييم الدولي.

يحاول محمود سلمي، نجم بيت حانون الرياضي، العودة إلى أجواء كرة القدم من جديد بعد سنوات أوقفت المنافسات وغيّرت حياة الرياضيين في قطاع غزة، بينما لا تزال إصابة العضلة الضامة تضع مشاركته في بطولة «كأس الـ1000 شهيد» موضع انتظار.

محمود سلمي.. من ملاعب الشجاعة إلى خيام النزوح

سلمي لم يحسم مشاركته في بطولة «كأس الـ1000 شهيد» بسبب الإصابة.

سلمي: البطولة يجب أن تتجاوز الرياضية لتكون مناسبة لتخليد الشهداء.

سلمي فقد منزله في حي الشجاعة واضطر إلى النزوح أكثر من مرة.

سلمي يوثق عبر مواقع التواصل التحولات التي طرأت على حياة الرياضيين في غزة.

برز سلمي مهاجماً في صفوف الشجاعة قبل انتقاله إلى بيت حانون الرياضي.

أوقفت الحرب طموحات سلمي بعدما تعطلت المنافسات وتضررت الملاعب.

تنطلق بطولة «كأس الـ1000 شهيد» بالتزامن في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات.

يأمل سلمي أن تمثل البطولة بداية لعودة الرياضة الفلسطينية.

بينما اضطر العديد من اللاعبين إلى النزوح وفقدان مصادر الاستقرار.

وتحولت حياة سلمي، مثل كثير من الرياضيين في غزة، من التدريب والمباريات وال جماهير إلى الخيام والتنقل بين مناطق مختلفة، ليجد نفسه أمام واقع لم يكن يتخيله في أسوأ كوابيسه.

ورغم ذلك، لم يتخل عن علاقته بكرة القدم، بل واصل التفاعل مع الأحداث الرياضية العربية والدولية عبر منصاته، مستفيداً من حضوره على مواقع التواصل الاجتماعي لإبراز معاناة الرياضيين الفلسطينيين في القطاع، خصوصاً أولئك الذين حُرموا من السفر والمشاركة مع المنتخبات الوطنية أو مواصلة مسيرتهم الاحترافية.

بطولة تحمل رسالة الصمود وتنطلق الجمعة بطولة كأس الـ1000 شهيد لكرة القدم، بالتزامن في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، في حدث يحمل دلالات رياضية ووطنية وإنسانية، بعد توقف النشاط الرياضي في غزة لما يقارب ثلاثة أعوام بفعل الحرب.

وتحاول الجهات القائمة على الرياضة إعادة الحياة إلى الملاعب من خلال البطولة، رغم حجم الدمار الذي أصاب القطاع والمنشآت الرياضية، والظروف الصعبة التي لا تزال تحيط بالرياضيين والأندية واللاعبين.

ولا ينظر المشاركون إلى البطولة باعتبارها منافسة على لقب أو نتيجة مباراة فقط، وإنما فرصة لإعادة التأکید

على أن الرياضة الفلسطينية قادرة على النهوض من بين الركام، وأن الملاعب يمكن أن تستعيد حضورها، ولو بإمكانات محدودة، وأن الكرة تظل مساحة للالتقاء واستعادة شيء من الحياة التي فقدها القطاع خلال سنوات الحرب.

ويأمل سلمي أن تتجح البطولة في تحقيق أهدافها، وأن تكون بداية لعودة النشاط الرياضي بصورة أوسع، مع الحفاظ على الرسالة التي تحملها في تخليد الشهداء والتذكير بعائلاتهم.

ورغم استمرار المخاطر والتحديات، في ظل مواصلة الاحتلال الإسرائيلي القصف والاغتيالات وترويع المدنيين، يتمسك الرياضيون في غزة بحقهم في ممارسة الرياضة واستعادة ملاعبهم وأنديةهم، مؤكدين أن كرة القدم، بالنسبة لهم، ليست مجرد لعبة، بل جزء من الحياة ووسيلة للحفاظ على الأمل.

وبين إصابة لا تزال تؤرقه وحلم ينتظر العودة، يقف محمود سلمي أمام فرصة جديدة للظهور في الملاعب، لكنه يحمل معه هذه المرة حكاية مختلفة: حكاية لاعب فقد منزله، ونجا من النزوح، وشاهد أصدقاءه يرحلون، لكنه ما زال يؤمن بأن كرة القدم يجب أن تستمر، وأن العودة إلى الملاعب يمكن أن تكون إحدى صور الصمود واستعادة الحياة في غزة.



غزة/ إبراهيم أبو شعر:

لم يحسم نجم بيت حانون الرياضي محمود سلمي قراره بشأن المشاركة في بطولة كأس الـ1000 شهيد لكرة القدم مع ناديه، في ظل معاناته من إصابة متكررة في العضلة الضامة، لكنه يتمسك في الوقت ذاته بأمل العودة إلى الملاعب واستعادة أجواء المنافسة، بعد سنوات قاسية أوقفت النشاط الرياضي في قطاع غزة، وددت أحلام عشرات اللاعبين الذين كانوا يتطلعون إلى مواصلة مشوارهم وتمثيل أنديةهم ومنتخباتهم الوطنية. ويرى سلمي أن بطولة الألف شهيد تتجاوز في معناها حدود المنافسة الرياضية، باعتبارها مناسبة لاستحضار أرواح الشهداء الذين فقدوا حياتهم خلال الحرب، والتذكير بعائلاتهم وأطفالهم وحقوقهم، مؤكداً أن إطلاق اسم البطولة يجب ألا يكون مجرد عنوان، وإنما خطوة باتجاه تخليد الضحايا والوقوف إلى جانب أسرهم. ويقول سلمي لـ"فلسطين": "يجب ألا ننسى الشهداء الذين تركوا خلفهم أطفالهم وعائلاتهم، ويجب ألا تكون البطولة مجرد مسمى، بل بداية لإعطاء أصحاب الحقوق حقهم في كل شيء. الألف شهيد وأكثر يجب علينا أن نتذكر أن معظمهم قتلوا وهم يبحثون عن الطحين لذويهم، أبرياء في البيوت والخيام".

ويضيف اللاعب، متأثراً بذكريات الحرب وفقدان أصدقاء مقربين: "قلبي يتألم عندما أتذكر أو أرى الأصدقاء الذين رحلوا وهم يحاولون الحصول على بعض الطحين. مسيرة الرياضة لابد أن تستمر وتنجح، مع إعطاء كل ذي حق حقه".

منزل مدبر وذكريات لا تغيب

لم يكن سلمي بعيداً عن تداعيات الحرب، فقد خسر منزله في حي الشجاعة، واضطر إلى النزوح أكثر من مرة، منتقلاً برفقة عائلته بين أماكن مختلفة بحثاً عن الأمان، في رحلة قاسية عاش خلالها تفاصيل المعاناة التي فرضتها الحرب على سكان القطاع.

وبينما كان اللاعب يحلم بمواصلة مسيرته الكروية، وجد نفسه أمام واقع مختلف تماماً، يعيش ظروف النزوح برفقة طفليه سيلين وسيلاد، ويواجه مع أسرته تفاصيل الحياة اليومية في ظل الخوف والقصف وفقدان المسكن والاستقرار.

ولم يكتف سلمي بنقل تجربته الخاصة، بل اتجه عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى تقديم محتوى يهدف إلى توثيق التحولات التي طرأت على حياة الفلسطينيين والرياضيين في غزة.

ويحرص اللاعب على نشر مقاطع قصيرة يقارن خلالها بين الحياة الرياضية قبل الحرب والواقع الحالي، فيستعيد

مشاهد

من المباريات والأهداف وال جماهير التي كانت تملأ المدرجات، قبل أن ينتقل في المقاطع ذاتها إلى صور النزوح والخيام وملاعب كرة القدم الترابية التي يفقد بعضها أبسط مقومات ممارسة اللعبة.

وفي مشاهد أخرى، يظهر سلمي وهو يداعب طفليه ويحاول صناعة لحظات من الفرح وسط أجواء الخوف، في صورة تختصر جانباً من حياة الرياضي الغزي الذي لم يعد يبحث فقط عن ملعب يمارس فيه كرة القدم، وإنما عن مساحة آمنة يستطيع فيها أن يعيش مع عائلته بعيداً عن القلق المستمر.

للاعب حُرم من استكمال الحلم

برز محمود سلمي في مركز الهجوم من خلال نادي اتحاد الشجاعة، ولفت الأنظار بفضل لمساته الكروية ومهارته في المراوغة وقدرته على صناعة الفرص والتسجيل، قبل أن ينتقل إلى صفوف بيت حانون الرياضي، مواصلاً مشواره في الملاعب المحلية وطامحاً إلى تطوير مستواه والوصول إلى المنتخب الوطني الفلسطيني.

وكان ارتداء قميص المنتخب وتمثيل فلسطين أحد أبرز أحلام اللاعب، لكن الحرب قطعت الطريق أمام طموحاته، بعدما توقفت المنافسات الرياضية وتعرضت المنشآت والملاعب والأندية لأضرار كبيرة،



حمداني مدريا جديدا للمنتخب الجزائري

الجزائر / وكالات:

أعلن الاتحاد الجزائري لكرة القدم أمس تعيين الدولي الجزائري السابق إبراهيم حمداني مدرباً جديداً للمنتخب الوطني الأول، خلفاً للسويسري فلاديمير بيتكوفيتش، وذلك بحسب بيان نشرته وكالة الأنباء الجزائرية. كما أعلن الاتحاد تعيين الدولي الجزائري السابق عنتر يحيى مساعداً للمدرب الجديد، وإسناد مهمة المدرب العام للمنتخب الوطني إلى مواطنه موسى صايب.

وفي إطار التغييرات التي مست الطواقم الفنية للمنتخبات الوطنية، عيّن الاتحاد الجزائري لكرة القدم حسين العرفي مدرباً للمنتخب الوطني لأقل من 20 عاماً.

وتأتي هذه الخطوة بعد أيام قليلة من النجاح الباهر الذي حققه حمداني مع منتخب أقل من 21 عاماً، عقب قيادته إلى التتويج بالميدالية الذهبية في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط عام 2026.

يحوز إبراهيم حمداني شهادة التدريب الاحترافية الأرفع "يويفا برو"، وهو المعيار التنظيمي الأساسي الذي رجّح كفته لشغل المنصب وفق متطلبات الاتحادين الأفريقي والدولي. ويمتلك حمداني سيرة ذاتية مميزة لاعبا ومدربا، إذ بدأ مسيرته الكروية في نادي كان الفرنسي، قبل الانتقال إلى ستراسبورغ، ثم محطاته الأبرز مع أولمبيك مرسيليا الذي أسهم في إبعاده إلى نهائي كأس الاتحاد الأوروبي عام 2004، وصولاً إلى غلاسكو رينجرز الأسكتلندي.

وعلى الصعيد الدولي، خاض حمداني أولى مبارياته مع المنتخب الجزائري الأول في مايو/أيار 2008 أمام السنغال ضمن تصفيات مونديال عام 2010. أما تدريبياً، فقد تدرج عبر أندية أوروبية عدة (إف سي كوت بلو وكوريفوا ومارينيان) قبل تسلمه مقاليد الفئات السنية في الجزائر.

هالاند يواصل تحطيم الأرقام القياسية مع مانشستر سيتي

لندن / وكالات:

واصل النرويجي إيرلينغ هالاند مهاجم مانشستر سيتي تألقه التهديفي، بعدما قاد فريقه للفوز على كوفنتري سيتي بهدف دون رد، في المباراة التي جمعتهم أمس على ملعب "الاتحاد"، ضمن منافسات الجولة الثالثة من الدوري الإنجليزي الممتاز لموسم 2026-2027.

وسجل هالاند هدف المباراة الوحيد عند الدقيقة 26، بعدما ارتقى لعرضية أنطوان سيمينيو وحولها بضربة رأسية إلى شباك كوفنتري، ليمنح فريق المدرب ييب غوارديولا ثلاث نقاط جديدة، ويضيف في الوقت ذاته مجموعة من الأرقام التاريخية إلى سجله.

وبات هالاند أكثر لاعب تسجيلاً للأهداف بالرأس في الدوري الإنجليزي الممتاز منذ انضمامه إلى مانشستر سيتي صيف 2022، بعدما رفع رصيده إلى 20 هدفاً بهذه الطريقة، متفوقاً على أولي واتكينز صاحب 16 هدفاً، وكريس وود برصيد 15 هدفاً.

ولم يتوقف إنجاز المهاجم النرويجي عند ذلك، إذ أصبح أيضاً أكثر لاعبي

مانشستر سيتي تسجيلاً للأهداف الرأسية في تاريخ مشاركاته النادي في البريميرليغ، في تأكيد جديد على خطورته داخل منطقة الجزاء. كما حمل هدفه أمام كوفنتري أهمية خاصة في مسيرته الأوروبية، بعدما وصل إلى 300 هدف مع الأندية الأوروبية، بواقع 165 هدفاً مع مانشستر سيتي، و86 مع بوروسيا دورتموند، و29 مع ريد بول سالزبورغ، و20 مع مولده.

وبهدفه الجديد، صعد هالاند إلى المركز الرابع في قائمةهدافين التاريخيين لمانشستر سيتي في جميع المسابقات، بعدما رفع رصيده مع النادي إلى 165 هدفاً، خلف سيرخيو أغويرو، وإيريك بروك، وتومي جونسون.

ويواصل هالاند كذلك تفوقه أمام منافسي الدوري الإنجليزي، بعدما سجل في شباك 24 فريقاً من أصل 25 واجهها في المسابقة، بينما يبقى سندرلاند الفريق الوحيد الذي لم يتمكن من هز شباكه حتى الآن.

ويستعد مانشستر سيتي لمواجهة بورتو البرتغالي خارج ملعبه، الثلاثاء 8 سبتمبر، في افتتاح مشواره بمرحلة الدوري من دوري أبطال أوروبا.

حمزة عبد الكريم حاضراً مع برشلونة أمام فالنسيا

برشلونة / وكالات:

شهدت قائمة برشلونة لمواجهة فالنسيا، المقررة مساء اليوم ضمن الجولة الرابعة من الدوري الإسباني، مفاجأة لافتة باستمرار المهاجم المصري حمزة عبد الكريم ضمن حسابات المدير الفني هانز فليك، رغم انضمام البرازيلي غابرييل جيسوس إلى صفوف الفريق.

ويستعد برشلونة لخوض اختبار جديد أمام فالنسيا على ملعب "ميستيا"، بهدف مواصلة انطلاقته القوية في الدوري الإسباني وتعزيز موقعه في صدارة جدول الترتيب.

وأعلن النادي الكتالوني قائمة المباراة التي ضمت 24 لاعباً، بينهم الوافدان الجديدان غابرييل جيسوس والحارس الكرواتي دومينيك ليفاكوفيتش، بعد تسجيل عقديهما لدى رابطة الدوري الإسباني خلال الأسبوع الماضي.

وتشير قائمة الفريق إلى إمكانية حصول جيسوس على ظهوره الأول بقميص برشلونة، خاصة مع جاهزيته للمشاركة، في حين قد ينتظر ليفاكوفيتش فرصة أخرى قبل خوض مباراته الأولى مع النادي.

وفي المقابل، حافظ حمزة عبد الكريم على مكانه ضمن القائمة، ليواصل الحصول على ثقة فليك رغم المنافسة المتزايدة في

الخط الهجومي. ويأتي ذلك في ظل وجود عدد من الأسماء البارزة، من بينها لامين يامال ورافينيا وغابرييل جيسوس وكريم أديمي وأنطوني غوردون.

ويمنح استمرار المهاجم المصري في قائمة الفريق الأول دفعة مهمة له، خصوصاً في ظل سعيه لإثبات نفسه داخل صفوف برشلونة، والاستفادة من الفرص التي قد يحصل عليها خلال الموسم.

وشهدت القائمة أيضاً عودة لامين جمال، بعد مخاوف من غيابه بسبب كدمة تعرض لها، إلى جانب عودة لاعب الوسط غافي عقب تعافيه من الإصابة التي أبعدته عن آخر مباراتين.

وضمت قائمة برشلونة حراس المرمى خوان غارسيا وتشيزني وليفاكوفيتش، إلى جانب المدافعين كانسيلو وبالدي وكوبارسي وتشافي إسبارت وكريستنس وجيرارد مارتن وكوندي وإريك غارسيا.

وفي الوسط يوجد فاريناس وغافي وفيرمين لوبيز وبيدري ورودري وداني ألوو وبيرنال، بينما يضم الهجوم حمزة عبد الكريم وجيسوس ويامال ورافينيا وأديمي وغوردون.

ومن المنتظر أن يستبعد فليك لاعباً واحداً من القائمة قبل المباراة، إذ تسمح اللوائح بتسجيل 23 لاعباً فقط في القائمة النهائية للمواجهة.





ظريف الطول

أ. شادي أبو صبحه

حين يغيب مشهد القتل عن الصورة

أحياناً تكفي صورة لرضيع يرضع من أمه، وفي الخلفية بندقية، لتختصر حكاية حرب كاملة؛ لحظة يصبح فيها الموت قريباً، فلا يبقى للإنسان سوى منح من يحب لحظة أمان.

وتبقى غزة مرآة لعالم يتحدث عن حقوق الإنسان، ثم بصمت حين يكون الإنسان فلسطينياً؛ يكفي أن ترى وجهها يخرج من تحت الركام، أو رضيعاً في حضنة تتوقف حياته على الكهرباء، لتدرك كيف تفقد الحرب إنسانيتها.

في فيتنام، عام 1972، عاشت نجوين ثي تو، أو «الأخت تو»، قصة قاسية، كانت أماً لأربعة أطفال وزوجة لأحد قادة المعارضة الفيتنامية، وحين اعتُقلت تعرضت للضرب والتعذيب لإجبارها على الإدلاء بمعلومات عن زوجها ورفاقه.

تظهر الصورة الأخت تو وهي تحمل طفلتها التي لم تتجاوز عشرة أشهر، وخلفها جندي أمريكي، لكن المشهد لا يمكن قراءته باعتباره لحظة إنسانية؛ فما إن انتهت الرضعة حتى انتزعت الأم من طفلتها وقتلت بالرصاص، وتركت الصغيرة لتكمل حياتها وحيدة.

في غزة، لا تحتاج المأساة إلى صورة قديمة: هناك بيت تحول إلى ركام، مدرسة تقصف بمن احتموا بها، سيارة إسعاف تتعرض للنبيران، وطبيب يقف أمام عشرات المصابين بما لا يكفي من دواء أو معدات. وفي المستشفيات، تتعلق الحياة بمولد كهرباء، وجهاز تنفس، وحضنة، وغرفة عمليات، ثم يأتي أمر الإخلاء، أحياناً مسبوقاً بتحذير. لكن التحذير لا يصبح إنسانياً لمجرد أنه سبق القصف، ماذا يفعل مريض لا يستطيع مغادرة سريره؟ وماذا يفعل رضيع في حضنة؟ وماذا يفعل جريح خرج من غرفة العمليات؟

التحذير لا يصنع طريقاً آمناً، ولا يحمل مريضاً، ولا يوفر دواءً، ولا يضمن أن المكان الذي سيهرب إليه المدنيون لن يكون تحت القصف؛ قد يخبرك بأن الموت قادم، لكنه لا يمنحك وسيلة للفرار منه.

أما خارج المستشفيات، فتمتد طوابير النازحين، حقائب صغيرة تحمل ما تبقى من حياة، وطرق يسلكها الناس بحثاً عن مكان أكثر أمناً، وبين الركام، تبقى التفاصيل الصغيرة شاهدة على أصحابها: دفتر مدرسة، حذاء وحيد، دمية عالقة بين الحجارة، وصورة عائلية نجت من القصف أكثر مما نجا أصحابها.

هذه ليست صوراً؛ إنها آثار حياة، فمن فيتنام إلى العراق، ومن الحروب الأمريكية إلى الإبادة الإسرائيلية في غزة، كثيراً ما جاءت اللغة نفسها: الأمن، الحرب على الإرهاب، حماية المدنيين، الدفاع عن النفس، وإنقاذ الشعوب؛ لكنها شعارات تخفي الألم.

وهنا تعود قصة الأخت تو، لأن التاريخ يتكرر حرفياً، بل لأن قيمة الحياة واحدة، تتغير الشعارات والجيوش، لكن الوجه القبيح للقتل لا يتغير.

هنا في غزة، تتجسد المأساة، ويخرج القتل من المشهد؛ جائعون يتوجهون إلى مراكز توزيع الغذاء الأمريكية بحثاً عن لقمة، فإذا بمشهد المساعدة نفسه يتحول إلى ساحة قتل.

فالقتل هو القتل، والرواية الإنسانية لا تمحو أثره، ولهذا تخفي بعض الصور كواليس الإبادة، وتظهر فقط المكيال الذي تحاول الجيوش وضعه على وجه الحرب: الممرات الإنسانية، وإخراج السكان من مناطق القتال، والتحذير قبل القصف، وتقديم المساعدات.

قناع تبخر في غزة، وفصح ستره حين أصبح القتل للتسلية والعالم يعصب عينيه.

غزة فضحته حين أصبح الممر طريقاً للنزوح، والتحذير باباً آخر للخوف، والمساعدة مشهداً يجاور الموت، والصمت الدولي غطاءً يستمر فوق كل ذلك.

لكن الضحايا هم الضحايا؛ فالطفل في فيتنام كان طفلاً، والطفل في العراق كان طفلاً، والطفل في غزة طفل أيضاً، يتغير المكان، وتتغير السنوات، وتتبدل الشعارات.. لكن حين يصبح المدني محاصراً بين الموت والعجز، لا يعود السؤال: من انتصر؟ بل: أين ذهبت الإنسانية؟



"برج المهندسين".. البحث عن أكثر من 150 جثماناً تحت الركام



الوسطى / محمد عيد:

شرعت طواقم الدفاع المدني، أمس، بأعمال البحث عن جثامين أكثر من 150 شهيداً أسفل ركام "برج المهندسين" في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة.

وخلال مؤتمر صحفي عقده الطواقم المحلية أمام ركام البرج السكني، حضره المتحدث باسم الدفاع المدني الرائد محمود بصل، ورئيس بلدية النصيرات نبيل الصالحي، وجمع من ذوي الشهداء وأصحاب الشقق المدمرة، أعلن الصالحي البدء بأعمال إزالة ركام البرج والبحث عن جثامين ورفات الشهداء ليتسنى لذويهم دفنهم بكرامة.

وقال خلال كلمته: "لا تقتصر المهمة على إزالة الركام فحسب.. بل إنها تتمثل بالبحث عن جثامين وأحباء وذكريات وممتلكات للعائلات التي لا تزال تعاني الإبادة الإسرائيلية.

وأضاف: "مهمة إزالة الركام وإن كانت لا تعوض الأملات عن أبنائهم ولا تعيد الأطفال إلى أسرهم، فإنها تمنح العائلات حقها الإنساني الأساسي في توديع أبنائها واحتضان رفاتهم".

وأكد الصالحي أن هذه المهمة إنسانية وأخلاقية، مشدداً على ضرورة مساندة جميع المؤسسات الأممية والدولية والإنسانية هذه المهمة التي تواجه عراquil إسرائيلية وصعوبات أمام حجم الدمار والركام.

وتعود مجزرة "برج المهندسين" الواقع شرق مخيم النصيرات إلى تاريخ 31 أكتوبر/تشرين أول 2023، إثر سلسلة غارات إسرائيلية عنيفة حوّلت البرج إلى كومة من الركام والدمار.

يتكون البرج من ستة طوابق تجمع 24 شقة سكنية، يسكنها نحو 350 فرداً برفقة النازحين آنذاك.

بحسب الرائد بصل استطاعت طواقم الدفاع المدني آنذاك انتشال 150 جثماناً، والآن يأمل أن تنجح طواقم الدفاع المدني بانتشال جميع الجثامين والرفات التي تزيد أعدادها على 150.

وقال بصل، خلال كلمته، "نحن أمام مهمة صعبة ومعقدة، لا نمتلك الإمكانيات ولا المعدات الهندسية المناسبة مع حجم الدمار والركام".

وتساءل في حديثه: "كم من الوقت والجهد

والأيام سيستغرق هذا (الباقى) برفقة عناصر الدفاع المدني في البحث عن جثامين ورفات الشهداء أسفل 6 طبقات إسمنتية؟".

وجدد المتحدث باسم الدفاع المدني مناشدته للمؤسسات ذات الشراكة تعزيز "الدفاع المدني" بآليات ومعدات هندسية تناسب حجم الدمار والكارثة التي أحدثتها الإبادة الإسرائيلية المستمرة للعام الثالث على التوالي.

ومنذ مطلع يوليو/ تموز الماضي، تستكمل طواقم الدفاع المدني المرحلة الثانية من مشروع انتشال الضحايا من تحت أنقاض 147 منزلاً مدمراً في محافظات غزة والشمال والوسطى، يُعتقد أن تحتها 1072 جثماناً.

وفي أكتوبر 2025، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي أن عدد المفقودين منذ بدء الحرب بلغ نحو 9 آلاف و500 مفقود، بينهم من لا تزال جثامينهم تحت أنقاض المباني المدمرة، وآخرون ما زال مصيرهم مجهولاً.

"تحقيق العدالة"

وبينما أعرب المتحدث باسم عائلات شهداء "برج المهندسين" د. عبد المجيد نصار، عن ارتياحه للبدء بهذه المهمة، عبر عن أمله بأن "تطوى العائلات المكلمة صفحات الحزن والألم بدفن أبنائها وأحبائهم بكرامة وإنسانية".

وحث رجال الدفاع المدني على "الرأفة والرفق بجثامين العشرات من الأطفال والنساء المظلومين" أثناء استخراجهم من تحت ركام

البرج المدمر. وأكد نصار "أن من يعرقل هذه المهمة.. جاحد ضد الإنسانية"، مجدداً أمله وثقته بتحقيق "العدالة للضحايا" المدنيين.

ووفقاً لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية فإن جيش الاحتلال شن سلسلة غارات على المبنى السكني المعروف بـ "برج المهندسين" ما أسفر عن استشهاد 106 مدنيين أغلبهم أطفال، من دون وجود أي هدف عسكري، في خرق واضح لقوانين الحرب، وهو ما يشكل أيضاً جريمة حرب مفترضة.

وأوضحت "هيومن رايتس ووتش" أن تحقيقاتها بشأن الهجوم تؤكد أنه لا توجد أي أدلة على وجود هدف عسكري في محيط المبنى وقت الهجوم الإسرائيلي، مما يجعل الغارة عشوائية وغير قانونية بموجب قوانين الحرب.

وأفاد شهود العيان بأن 4 قنابل ألقيت من الجو على البرج حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر بدون سابق إنذار، فأصابته ودمرت كل شيء في غضون 10 ثوان تقريباً.

وقال جيري سيمبسون، المدير المشارك لقسم الأزمات والنزاعات في هيومن رايتس ووتش إن الغارة المذكورة "قتلت ما لا يقل عن 106 مدنيين، من بينهم أطفال كانوا يلعبون كرة القدم، وسكان كانوا يشحنون هواتفهم في دكان في الطابق الأرضي، وعائلات نازحة تبحث عن الأمان".